وزارة التعليـــــــم العـــــــالـــي والبحـــــــــث العلمـــــــــي
جامعة الشاذلي بن جديد- الطارف-
UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID- El-Tarf-
كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

الرقم التسلسلي: ..... السنة الجامعية :2023/2022

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل الاقتصاد الوطني:

حالة الجزائر (2000- 2022)

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشـراف:

- د. بن حمزة ياسين

من إعداد الطالـــبين:

- دبابي رستم
- غزال محمد الصالح

بسم الله الرحمن الرحيم

الدعاء

﴿ قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي * وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي * وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي * يَفْقَهُوا قَوْلِي ﴾

ملخص الدراسة

ملخص

تهدف الدراسة الى تحليل أثر الاستثمار الخارجي المباشر على التمويل الاقتصادي في الجزائر، مع توضيح أهم أدوات هذه الآلية التي تم اللجوء اليها من طرف عدة دول متقدمة ونامية، حيث قمنا بإسقاط الواقع النظري على التطبيقي من خلال دراسة حالة الجزائر في تبني الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2000-2022) وذلك عن طريق عرض أسباب اللجوء اليه، والأوضاع والرهانات الاقتصادية الكبرى التي سادت، ثم إجراءات تطبيقه وآثاره على المؤشرات الاقتصادية.

ولقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها أن الاستثمار الأجنبي المباشر من الوسائل التمويلية الخارجية الأقل تكلفة لتحقيق التنمية وخاصة بعد عجز المصادر المحلية عن تحقيقها، وتحكمه عدة محددات ونظريات تساعد وتساهم في التأثير عليه، كما أنه ينحصر في قطاعات معينة، يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية وتمويل الاقتصاد.

وخلصت في النهاية أن مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إلى عديد العراقيل والمعوقات أدت إلى عدم تحقيقه نتائج مرضية، وإنما تأثيره بقي هامشيا.

الكلمات المفتاحية: تمويل الاقتصاد، الاستثمار، الاستثمار الأجنبي المباشر، المناخ الاستثماري.

Résumé

L'étude vise à analyser l'impact des investissements directs étrangers sur le financement économique en Algérie, avec une explication des outils les plus importants de ce mécanisme auxquels ont eu recours plusieurs pays développés et en développement (2000-2022) en présentant les raisons de y recourant, les grandes conditions économiques et les enjeux qui prévalaient, puis les modalités de son application et ses effets sur les indicateurs économiques.

L'étude a abouti à un ensemble de résultats, dont le plus important est que l'investissement direct étranger est l'un des moyens de financement extérieur les moins coûteux pour réaliser le développement, surtout après l'incapacité des sources locales à y parvenir, et il est régi par plusieurs déterminants et des théories qui l'aident et contribuent à l'influencer, car elle est cantonnée à certains secteurs Importante pour la réalisation du développement économique et le financement de l'économie.

Enfin, j'ai conclu que le climat des investissements directs étrangers en Algérie a entraîné de nombreux obstacles et contraintes qui ont conduit à l'échec à obtenir des résultats satisfaisants, mais son impact est resté marginal.

Mots clés : Financer l'économie, investissement, investissement direct étranger,

climat d'investissement.

الإهداء والشكر

الإهـــــداء

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾

أفضل الصلاة والسلام على سيدنا وحبيبنا وشفيعنا النذير البشير

محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى الذي وهبني كل ما يملك، إلى من اشترى لي أول قلم ودفعني بكل ثقة على خوض الصعاب، إلى من قربه لا يشترى بالمال والنقود، إلى مدرستي الأولى في الحياة **أبي الغالي** على قلبي أطال الله في عمره.

إلى التي صبرت على كل شيء وكانت سندي في الشدائد، إلى من كان دعاؤها سر نجاحي، إلى أعز إنسان في الوجود وقدوتي في الحياة **أمي الغالية** على قلبي أطال الله في عمرها.

إلى جدي العزيز حفظه الله

إلى من وجودها يجري في عروقي، يلهج بذكرياتهم فؤادي، أختي العزيزة

أهدي عملي المتواضع إلى روح أجدادي وإلى كافة عائلة **دبابي**

إلى من شاركني هذا العمل **غزال محمد الصالح** أدامك الله أخا وصديقا

إلى جميع أصدقاء العمر

إلى كل من علمني حرفا فكنت له عبدا في كل مراحل دراستي.

إلى كل من ذكرهم قلبي ونسيهم قلمي.

رستم

الإهـــــداء

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾

أفضل الصلاة والسلام على سيدنا وحبيبنا وشفيعنا النذير البشير

محمد صلى الله عليه وسلم

إلى أعز مخلوقين في هذا الوجود على قلبي إلى من لهما الفضل في تربيتي

وتعليمي، إلى من دعاني إلى الأمام ومنحاني القدرة على المواصلة وكانا سندا

لي طوال المشوار الدراسي إلى اللذان شقا وتعبا وتحملا مشاقي من اجل إسعادي

إلى رمز التضحية والنية الخالصة، للذان قال فيهما سبحانه وتعالى " واخفض لهما

جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا "

إلى والدي الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما مع دوام الصحة والعافية

إلى من تقاسمت معهم الحياة وكانوا خير سندا ليّ أخوتي

الى كافة العائلة والأقارب عائلة غزال.

الى من شاركني هذا العمل رفيق دربي رستم.

الى جميع أصدقائي.

الى كل من وسعته ذاكرتي ولم تسعه مذكرتي.

شكرا لكم.

محمد الصالح

شكر وعرفان:

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات والله بما تعلمون خبير﴾ صدق الله العظيم.

أول الشكر والحمد إلى الله الواحد والقهار صاحب الفضل والإكرام أكرمنا بنعمة الإسلام والعقل ويسر لنا سبيل العلم وأمدنا بالعزيمة والإرادة، فله الحمد حتى يرضى وله الحمد بعد الرضا.

بعد تمام الشكر للمولى العلي القدير،نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف الدكتور "**بن حمزة ياسين**" لقبول الإشراف على هذه المذكرة وعلى نصائحه وملاحظاته القيمة وتوجيهاتها الدائمة.

كل الشكر لأساتذتنا الكرام الذين رافقونا طيلة مشوارنا الدراسي.

كما نشكر كل من ساعدنا على إنجاز هذا العمل العلمي وقدم لنا يد العون والمساعدة سواء من قريب أو من بعيد.

شكرا جميعا وجازاكم الله خيرا

قائمة

الأشكال

والجداول

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01-03	تدفق صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة 2012- 2018	(54)
02-03	تطور القيمة والترتيب العالمي لمؤشر الجاذبية 2013- 2019	(54)
03-03	مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2010- 2017)	(55)
04-03	تطور ارصدة ميزان المدفوعات 2017 – 2021	(60)
05-03	تطورات بنود الميزان التجاري 2017- 2021	(52)
06-03	تركيبة الصادرات حسب فوج المنتجات بملاين الدولارات	(61)
07-03	تطور الواردات من السلع حسب المنتجات	(62)
08-03	قائم الدين متوسط وطويل الأجل حسب نوع القروض	(67)
09-03	خدمة الدين الخارجي	(67)
10-03	التطور الشهري سعر الصرف الجزائري	(68)

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01-03	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2000- 2018)	(49)
02-03	فئات مؤشر الحرية	(51)
03-03	يمثل ترتيب الجزائر وفق مؤشر الحرية الاقتصادية 2015- 2022	(52)
04-03	دعامة سوق العمل لمؤشر الابتكار العالمي في الجزائري	(53)
05-03	مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2010- 2017)	(55)
06-03	العلاقة بين حجم العمالة وعدد المشاريع الاستثمارية للفترة (2010-2019)	(56)
07 -03	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر بالمقارنة مع البطالة (2010-2019)	(57)
08-03	تطور رصيد الميزان التجاري وسعر برميل النفط خلال الفترة (2010- 2019)	(58)

فهرس المحتويات

فهـرس المحتــويات

المحتـــــــوى	الصفحة
ملخص	**(II)**
Résumé	**(III)**
إهداء	**(V)**
شكر وعرفان	**(VII)**
قائمة الأشكال	**(IX)**
قائمة الجداول	**(X)**
قائمة المختصرات	**(XII)**
قائمة الملاحق	**(XIV)**
فهرس المحتويات	**(XVI)**
المقدمة	(**01**)
الفصل الأول: الإطار النظري لتمويل الاقتصاد	(-)
تمهيد	(**06**)
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول تمويل الاقتصاد	(**07**)
المطلب الأول: **ماهية تمويل الاقتصاد**	(07)
المطلب الثاني: **أنواع التمويل**	(08)
المطلب الثالث: **مخاطر التمويل**	(10)
المبحث الثاني: مصادر تمويل الاقتصاد	(**12**)
المطلب الأول: **المصادر الداخلية لتمويل الاقتصاد**	(12)
المطلب الثاني: **المصادر الخارجية لتمويل الاقتصاد**	(15)
المبحث الثالث: التوازنات الكبرى للاقتصاد الوطني الجزائري	(**17**)
المطلب الأول: **عوائد الصادرات**	(17)
المطلب الثاني: **الاستدانة**	(21)
المطلب الثالث: **الجهاز المصرفي**	(22)
خلاصة الفصل	(**26**)
الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر	(-)
تمهيد	(**28**)
المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر	(**29**)

المطلب الأول: **ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر**	(29)
المطلب الثاني: **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر**	(32)
المطلب الثالث: **أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر**	(33)
المبحث الثاني: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر.	(**35**)
المطلب الأول: **أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر**	(35)
المطلب الثاني: **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر**	(37)
المطلب الثالث: **مناخ الاستثمار**	(39)
المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	(**40**)
المطلب الأول: **التشريعات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**	(40)
المطلب الثاني: **حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**	(42)
المطلب الثالث: **عراقيل الاستثمار الأجنبي في الجزائر**	(43)
خلاصة الفصل	(**46**)
الفصل الثالث: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000– 2022	(-)
تمهيد	(**48**)
المبحث الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2002– 2022	(**49**)
المطلب الأول: **تطور حصيلة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2000– 2018**	(49)
المطلب الثاني: **المناخ الاستثماري في الجزائر 2000–2022**	(51)
المطلب الثالث: **مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التشغيل والبطالة وميزان المدفوعات**	(82)
المبحث الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالمؤشرات الاقتصادية في الجزائر 2000–2022	(**55**)
المطلب الأول: **مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي**	(55)
المطلب الثاني: **مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التشغيل والبطالة**	(56)
المطلب الثالث: **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات**	(58)
المبحث الثالث: **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل الاقتصاد الجزائري**	(59)
المطلب الأول: **تطور ميزان المدفوعات والميزان التجاري**	(59)
المطلب الثاني: **الوضعية المالية**	(67)
المطلب الثالث: **سعر الصرف**	(69)
خلاصة الفصل	(**70**)

خاتمة	(72)
قائمة المراجع	(75)

مقدمة

عرفت العصور الأخيرة اهتماما متزايدا بعملية التمويل، وذلك بغية توفير الموارد اللازمة من جل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل المجالات، وأمام القصور على توفير الاحتياجات المالية، اتجهت الدول وخاصة النامية إلى البحث نحو مصادر تمويلية خارجية ومن بينها الاستثمار الأجنبي المباشر.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا مهمًا في تمويل الاقتصادات، حيث يشير إلى استثمار رأس المال والموارد في دولة من قبل مستثمرين أجانب بغرض تأسيس أو توسيع شركاتهم أو مشروعاتهم في تلك الدولة. يكون الاستثمار الأجنبي المباشر عادة طويل الأجل وينطوي على مشاركة فعّالة في إدارة الشركة المستثمَر فيها.

وتوفر الاستثمارات الأجنبية المباشرة توفير التمويل اللازم للتطوير الاقتصادي والنمو عندما يستثمر المستثمرون الأجانب رأس المال في الدولة المضيفة، يتم توجيه هذا الرأس المال لتمويل مشاريع جديدة أو توسيع الأعمال الحالية، هذا يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والانتقال التكنولوجي وتعزيز البنية التحتية وتوفير فرص العمل للسكان المحليين.

وعلى غرار دول العالم سعت الجزائر جاهدة منذ سنوات إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كوسيلة تمويلية بديلة للمشاريع الاستثمارية المتوقفة من جراء عجزها الراجع إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية الناجم عن انهيار أسعار النفط، الذي يعتبر المورد الأول للدولة، فعملت الجزائر على تحسين مناخ الاستثمار من خلال تهيئة الظروف والأوضاع المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، واستحداث أطر اقتصادية وقانونية وظروف سياسية مناسبة.

من خلال ما سبق نتوصل إلى طرح الإشكالية التالية:

❖ إشكالية الدراسة

ما مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2022)؟

على ضوء هذه الإشكالية تتفرع لدينا الأسئلة التالية:

- ماهي أهم مصادر تمويل الاقتصاد الجزائري؟
- ماهي العوامل المحفزة على جذب الاستثمارات الأجنبية في الجزائر؟
- كيف كان تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي على المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2000- 2022)؟

❖ فرضيات الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة لدينا الفرضية الرئيسية التالية: ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل الاقتصاد الوطني الجزائري بنسبٍ طفيفة خلال الفترة (2000-2022).

وتتفرع لدينا الفرضيات الفرعية التالية:

- يعتبر قطاع المحروقات أهم مصادر تمويل الاقتصاد الجزائري؛
- يعتبر توفير المناخ الاستثماري المناسب والأطر القانونية الملائمة أهم عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية؛
- لقد كان لتدفقات الاستثمار الأجنبي تأثيرا هامشيا على مؤشرات الاقتصاد الوطني الجزائري خلال الفترة (2000-2022).

❖ أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى جملة من الأهداف أهمها:

- توضيح الإطار النظري الفكري للاستثمار الأجنبي المباشر.
- تحديد أهم مصادر تمويل الاقتصاد الجزائري.
- توضيح العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتمويل الاقتصاد.
- التعرف على تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري.

❖ أسباب اختيار الموضوع

تمثلت أسباب اختيار الموضوع فيما يلي:

- علاقة الموضوع بالتخصص؛
- محاولة لفت الأنظار حول الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- تقديم دراسة تحليلية حول الموضوع؛
- مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد وأهميته.

❖ **أهمية الدراسة**

تنبع أهمية الدراسة من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في الاقتصاد، على اعتباره أحد المصادر التمويلية التي تساهم في تغطية الفجوة في الموارد المحلية في الدول،ودوره في خلق فرص العمل ونقل الخبرات، ودعم نمو اقتصاديات الدول.

❖ **حدود الدراسة**

تحددت هذه الدراسة وانحصرت ضمن المجال الزمني المتراوح بين سنتي 2000 و2022.

❖ **منهج الدراسة**

من أجل الالمام بموضوع الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي امن أجل تقديم الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك تمويل الاقتصاد مع الاستعانة بإحصائيات مختلفة لمتغيرات الدراسة خلال الفترة 2000- 2022.

❖ **الدراسات السابقة**

- دراسة صليحة مفتاح، بعنوان **نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامع سيدي بلعباس، الجزائر، 2020**: هدفت هذه الدراسة الى تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، والوقوف على نوعية المؤسسات من خلال مؤشرات متنوعة، بالإضافة إلى تحديد العلاقة بين نوعية الاستثمار الأجنبي المباشر ونوعية المؤسسات.

توصلت الدراسة إلى أن عجز نوعية المؤسسات السياسية في استقطاب المستثمرين الأجانب نظرا لضعف مؤشرات الحوكمة التي تميزت بتفشي الفساد، وعدم وجود نوعية تنظيمية جيدة، وضعف النظام القضائي، أدت الى التقليل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

- دراسة وهيبة خلوفي بعنوان: **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات وأثره على التنمية المستدامة حالة الجزائر خلال الفترة (2010–2015)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقد بنك وتمويل، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، (2016–2019)**:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الهام للتنمية المستدامة بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتحديد واقعها في الجزائر، و مدى تحقيق الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات التنمية المستدامة خلال الفترة (1965-2015)، ولقد تم ذلك بالاعتماد على دراسة حالة الجزائر للفترة (2010-2015).

توصلت الدراسة إلى أن الجزائر أبدت إرادة قوية وجهود معتبرة لتطوير وترقية الاستثمار الأجنبي من اجل دعم مصادر التنمية المستدامة وذلك بإتباع برامج إصلاحية، وسن التشريعات وتوقيع الاتفاقيات الدولية للاستفادة من مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد أثر الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيراً ايجابيا على التنمية في قطاع المحروقات، غير إن أثر السحب على بقية القطاعات كان ضعيفا للغاية خاصة على قطاعي الزراعة والصناعة وهذا ما كرس تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات.

❖ هيكل الدراسة

قسمت هذه الدراسة إلى ثلاث فصول من أجل معالجة واقع مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل الاقتصاد الجزائري (2000- 2022) من خلال 3 فصول: فصل أول تضمن الإطار النظري لتمويل الاقتصاد الجزائري، فصل ثاني تضمن الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، وفصل ثالث خصص لدراسة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل الاقتصاد الجزائري (2000-2022).

الفصل الأول:

الاطار النظري لتمويل الاقتصاد

تمهيد

تمويل الاقتصاد يشير إلى العملية التي يتم فيها توفير الأموال وإدارتها لدعم النشاط الاقتصادي في بلد معين أو منطقة جغرافية. يعتبر التمويل أحد العوامل الأساسية للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، حيث يمنح الأفراد والشركات والحكومات إمكانية تحقيق أهدافهم الاقتصادية وتمويل مشاريعهم واحتياجاتهم المالية.

وتتضمن التمويل في الاقتصاد العديد من الجوانب والأدوات المختلفة. إليك بعض المفاهيم الأساسية في تمويل الاقتصاد.

وقد اتخذت الجزائر عدة أساليب من أجل تمويل الاقتصاد لاسيما في فترة الألفية الثانية، مع تزايد المديونية ودخول الجزائر في برامج الاصلاحات الهيكلية.

وسيتم في هذا الفصل التطرق إلى الإطار النظري لتمويل الاقتصاد، والتطرق الى التوازنات الكبرى في تمويل الاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول تمويل الاقتصاد

يعتبر التمويل من العناصر الأساسية في الاقتصاد، حيث يمثل البوصلة الهامة التي يرتكز عليها ولا يقوم إلا بها باختلاف أنواعه، فكل اقتصاد لا يمكن أن يقوم بدون وجود قنوات تموله وتمنحه المال اللازم، وسيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى مختلف المفاهيم الأساسية لتمويل الاقتصاد بدء بماهيته وأهميته.

المطلب الأول: ماهية تمويل الاقتصاد

اختلفت التعريفات حول تمويل الاقتصاد وتعدد ؟أهميته.

1. مفهوم التمويل الاقتصادي وأهميته

هناك عدة تعاريف للتمويل، لكنها لا تختلف كثيرا في تحديد مفهوم التمويل، فكلمة تمويل تعني أن هناك طرفا في حاجة إلى المال أو غيره، كما تعني في الاقتصاد بأنها العملية والأطراف التي يتم بها انتقال رؤوس الأموال من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز، أي من مناطق الوفرة إلى مناطق الندرة، وفي الاقتصاد الكمي هو انتقال الأموال من المدخرين إلى المستثمرين.[1]

كما يقصد بالتمويل الاقتصادي انتقال رؤوس الأموال من أماكن وفرتها إلى أماكن ندرتها، وتتم العملية من خلال مجموعة من الوسطاء الماليين سواء أكان ذلك في شكل بنوك أو شركات تأمين أو أسواق مال، أو صناديق ادخار، إلى غير ذلك، كما أن عملية ادخار رؤوس الأموال تستهدف في المقام الأول الحصول على عدد ممكن من هذه الأموال.[2]

كما يمكن تعريفه على أنه "توفير السيولة النقدية من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك".[3]

من خلال التعاريف السابقة يتبين أن التمويل هو إمداد الاستثمارات بالأموال اللازمة من أجل فك الحاجة لها.

---

[1] مختار حميدة، **أدوات التمويل الاسلامي كبديل لتمويل الاقتصاديات النامية**، الملتقى الوطني حول "النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية"، جامعة محمد بوضياف، المسيلة (الجزائر)، 2019، ص 08.

[2] بن عبد العزيز سمير، بن عبد العزيز سفيان، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل الاقتصاد الوطني الجزائري (دراسة تحليلية للفترة 2000– 2015)**، مجلة البشائر الاقتصادية، 2018، ص 157.

[3] خلادي إيمان نور اليقين، **دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2012، ص 39.

2. أهمية التمويل

لكل بلد في العالم سياسة اقتصادية وتنموية يتبعها أو يعمل على تحقيقها من أجل تحقيق الرفاهية لأفراده، وتتطلب هذه السياسة التنموية وضع الخطوط العريضة لها والمتمثلة في تخطيط المشاريع التنموية وذلك حسب احتياجات وقدرات البلاد التمويلية. ومهما تنوعت المشروعات فإنها تحتاج إلى التمويل لكي تنمو وتواصل حياتها، حيث يعتبر التمويل بمثابة الدعم الأساسي للمشروع، ومن هنا نستطيع القول أن التمويل له دور فعال في تحقيق سياسة البلاد التنموية وذلك عن طريق:[1]

- توفير رؤوس الأموال اللازمة؛
- تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم (توفير السكن، العمل...).

المطلب الثاني: أنواع التمويل

تختلف أنواع التمويل بين مباشر وغير مباشر إضافة إلى أنواع أخرى

1. التمويل المباشر

1-1 تعري التمويل المباشر

يعرف التمويل المباشر بأنه "حصول الوحدات ذات العجز المالي على التمويل اللازم لها مباشرة من الوحدات ذات الفائض المالي، وذلك من خلال قيام الوحدات ذات العجز المالي بإصدار حقوقاً مالية على نفسها في شكل أسهم وسندات وبيعها للوحدات ذات الفائض المالي، وتمثل هذه الأصول المالية ديناً على الوحدات التي أصدرتها ومستحقة الدفع من دخلها في المستقبل، كما تمثل هذه الأصول بالنسبة للوحدات التي اشترتها من المقرضين حقوقاً على أصولِ ودخلِ المقترضين.[2]

ويعرف أيضا بأنه "يُعبر عن علاقة مباشرة بين العون المقرض والعون المستثمر دون تدخل أية وساطة مالية سواء أكانت مصرفية أو غير مصرفية، ويقوم التمويل المباشر على الشراء من طرف مقرض أخير أوراقا توفر لحاملها الحق في الحصول على مكافأة يتولى دفعها مصدر الأوراق، كما تسمح هذه العملية للمصدر بالحصول على تمويل يسمح له باقتناء أصول مادية".

---

1 كتوش عاشور، **دور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية –دراسة حالة مؤسسة SNVI** ، "الملتقى الدولي حول :سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات النامية"، 22-21 نوفمبر 2006 ، جامعة محمد خيضر، بسكرة (الجزائر)، ص02.

2 عبد المجيد قدي، المدخل **الى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 200.

2. التمويل غير المباشر

تتميز هذه بتدخل مؤسسة تسمى الوسيط المالي؛ وسواء كان هذا الوسيط مؤسسة مصرفية أو غير مصرفية وسطاء المال يشكلون القلب النابض لسوق التمويل غير المباشر وهم يقومون بإقراض ما اقترضوه من الوحدات ذات الفائض وذلك من خلال تسويق أنواع متعددة من الأوراق المالية الثانوية المباشرة أو غير المباشرة.

2-1 تعريف التمويل غير المباشر

وهو يمثل حصول المؤسسات المالية على الموارد المالية من الوحدات ذات الفائض مقابل إصدار أصول مالية على نفسها، وبيعها للوحدات ذات الفائض، وتسمى أصولاً مالية غير مباشرة مثل شهادات الادخار وشهادات الاستثمار، ثم تقوم بإقراض هذه الموارد المالية إلى الوحدات الاقتصادية ذات العجز المالي والتي تقوم بإصدار وبيع أصولاً مالية مباشرة للمؤسسات المالية. كما يعبر هذا النمط على نظام يكون فيه الجهاز المصرفي قائما على توفير الأموال ضرورية للمؤسسات، وهذا ما يقود البنك المركزي على أن يكون مُلزَما بالقيام بدور المقرض الأخير.[1]

2-2 خصائص التمويل غير المباشر

يتميز التمويل غير المباشر بمجموعة من الخصائص تتمثل في:[2]

- يرغب المدخرون في ادخار أموالهم في صيغ سائلة، أي يكون سهلا استرجاعها في أجل قصير هذا من جهة، ومن جهة أخرى يريد المستثمرون تغطية حاجاتهم في الأجل الطويل من احد مزايا وسطاء المؤسسات القروض فالتمويل الاقتصادي يسمح بتطابق قدرات التمويل مع الاحتياجات، وهذا ما يؤكد سهولة التوفيق بين متطلبات مصادر الادخار للأجل القصير ومتطلبات مصادر التمويل للأجل الطويل؛
- تلجأ البنوك التجارية إلى إنشاء أسواق لاستثمار المدخرات، ويُصدر الوسطاء الآخرين أوراقا مالية ثانوية معروفة على نطاق كبير لدى الأفراد مثل بوالص التأمين على الحياة، ومن ثم يتسنى للأفراد اقتناء أوراق غير مباشرة مصدرة من طرف الوسطاء انطلاقا من محفظة مالية متنوعة، وهذا التنوع يتشكل من اقتناء أوراق من عدد مختلف من المقترضين؛
- تشكل الإصدارات الخاصة بالأوراق المالية الثانوية نصف التمويل غير المباشر بينما يشكل النصف الآخر القروض التي تمنح مباشرة لمن هم بحاجة إلى هذه الأموال، ويفضل صغار المدخرين اللجوء إلى الوسطاء

[1] عبد الحميد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 43.

[2] محمد عزت غزلان، **اقتصاديات النقود و المصارف**، دار النهضة العربية، لبنان، 2002، ص 104.

الماليين لعدم رغبتهم في تحمل المخاطر، وهذا يدل على أن البنوك تقوم بتقييم المخاطر وعلى ضوئها تمويل العمليات التي تتوقع نتائجها؛

- يعتبر الخلق النقدي في هذا النظام من التمويل متغيرا داخليا، وهذا المعنى المقابل للإصدار النقدي يتمثل في القروض المطلوبة من طرف الأعوان لتحقيق مستوى من النشاط في القطاع الحقيقي؛

المطلب الثالث: مخاطر التمويل

يعد التمويل خطوة أساسية لنجاح أي مشروع، أي يقتصر نجاح المشروع على اختيار طريقة التمويل المناسبة قليلة المخاطر. حيث تواجه عمليات التمويل مشكلة تقدير المخاطر المختلفة التي تحيط بالتمويل، نوجز أهم هذه المخاطر في:[1]

1. **المخاطر المتعلقة بالزبون**

تتعدد المخاطر، وذلك على النحو التالي:

- أهلية الزبون وصلاحيته للتمويل
- لابد أن يطمئن البنك من أن المتعاقد على التمويل له الحق في تمثيل المنشأة المقترضة.
- التأكد من أنه يملك سلطة الاقتراض والتعاقد على القرض المطلوب بكافة شروطه وضماناته.
- السمعة الائتمانية للزبون: تُستكشف من المعلومات التي يتم تجميعها عنه والتي تعكس مدى احترامه لتعهداته ووفائه بالالتزامات في مواعيدها.

- السلوك الاجتماعي للزبون: ويقصد به طريقة معيشته وعلاقته بالغير وأسلوبه في الإنفاق فهذه التصرفات الشخصية قد تؤثر على نشاط المقترض وقد تسبب له بعض الصعوبات المالية.
- المركز المالي للزبون: وتساعد على الوصول إليه دراسة القوائم المالية واستخراج المؤشرات ~~المالية~~ المختلفة التي توضح مدى توازن الهيكل التمويلي للمنشأة ومدى اعتمادها على الاقتراض الخارجي، وسيولة أصولها وتطور نشاطها، وحجم أعمالها، ومعدلات الأرباح المختلفة ومدى تماشيها مع المعدلات السائدة للنشاط المماثل.
- المقدرة الإنتاجية للزبون: ويتم الوقوف عليها من خلال بحث مدى كفاءة:

- استخدام العميل لعناصر الإنتاج المختلفة.

[1] سارة بن عيسى، **دور السوق النقدية في تمويل الاقتصاد دراسة حالة الجزائر فترة 1990– 2014**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة (الجزائر)، 2015، ص 34.

- الأسلوب المتبع في الإنتاج.
- خبرة العاملين فيها.
- انتظام الزبائن في السداد.

2. المخاطر الخاصة بنشاط الزبون

تختلف طبيعتها وأسبابها بحسب الأنشطة الاقتصادية التي تتفاوت في ظروف الإنتاج والتسويق.

3. المخاطر المتعلقة بالعملية المطلوب تمويلها

تختلف هذه المخاطر بحسب كل عملية تمويلية وظروفها وضماناتها، فمخاطر الإقراض بضمان بضائع تختلف عن مخاطر الإقراض بضمان أوراق مالية وعن مخاطر تمويل عمليات المقاولات.

ترتبط مخاطر الإقراض بضمان بضائع بنوعية البضائع الضامنة ومدى استقرار أسعارها في السوق ودرجة تعرضها للتلف أو التقادم، أما مخاطر الإقراض بضمان كمبيالات فترتبط أساسا بملاءة الموقعين على الكمبيالة ووفائهم بالتزاماتهم وهو ما يتطلب الاستعلام عنهم ومتابعة أنشطتهم ومراكزهم المالية.

تتعدد مخاطر الإقراض بضمان أوراق مالية ترتبط بمركز الجهات المصدرة للأوراق وحجم التعامل على الأوراق المرتهنة في السوق، ومدى تذبذب أسعارها.

4. المخاطر المتصلة بالظروف العامة

وتنقسم إلى:[1]

- المخاطر الاقتصادية؛
- الظروف السياسية والإجتماعية والقانونية؛
- أهمية السوق النقدية في تمويل الاقتصاد، والسياسة النقدية.

[1] علي كمال، **المالية العامة**، ط1، دار المعرفة، مصر، 2009، ص 53.

5. مخاطر أخرى للتمويل

وتنقسم إلى:[1]

- **المخاطر المادية:** وهي تلك المخاطر التي قد تتلف بعض السلع المادية التي هي نتاج العمل الذي تم تمويله، ففي هذه الحالة لا يمكن تسديد المبالغ التي تم اقتراضها مما يلحق من خسائر، أي تكاليف إضافية
- **المخاطر الفنية:** وهي تلك المخاطر التي تنبع من حقيقة أن مهارة المنتِج قد لا تتناسب مع طموح خططه، ومن أجل ذلك فبالرغم من الوسائل المعروفة فإن المنتج قد يفشل في عمل الشيء المرغوب، لأنه غير مؤهل فنيا لاستخدام عناصر الإنتاج، وخاصة التعامل مع الآلات الحديثة.

المبحث الثاني: مصادر تمويل الاقتصاد

يتناول هذا المبحث مختلف مصادر تمويل الاقتصاد من داخلية وخارجية

المطلب الأول: المصادر الداخلية لتمويل الاقتصاد

يحتاج الاقتصادية إلى رؤوس أموال ضخمة وذلك من أجل القيام بالاستثمارات اللازمة في القطاعات الإنتاجية والخدمية وغيرها بالإضافة إلى ضرورة توفير البناء التحتي لكي تصبح هذه الاستثمارات أكثر جاذبية وذات مردود اقتصادي أكبر، م والصحة .. وهناك عوامل أخرى ضرورية لإحداث مثل هذا التغيير كتدريب العاملين ورفع مستوى ، كل ذلك يتطلب اتفاقا استثماريا كبيرا لتنميتها، وبتوفير مصادر التمويل يمكن لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية السير بخطى أسرع حيث أن التمويل يعتبر الركن الأساسي الذي يعتمد عليه في قيام وتنفيذ الاستثمارات بأنواعها المختلفة.

1. الادخار والضرائب:

يعرف الادخار بأنه ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك، ومن الاقتصاديين من عرفه بأنه كل عمل يؤدي إلى الامتناع عن استهلاك السلع من بضائع وخدمات ، وهناك تعريف أكثر دقة أشار إلى تفاعل من أن الادخار هو هذا الجزء الدنيا القومي الذي لا ينفق على الاستهلاك شرط قابلية تحول هذا الجزء إلى رأسمال عيني منتج، وذلك تمييزا له عن الاكتناز ، ووفق تعريف حديث هو الامتناع عن استعمال جزء من الدخل في

[1] علي كمال، مرجع سبق ذكره، ص 54.

الاستهلاك مدة زمنية كالسنة وذلك بقصد تثميره فور وقت لاحق قصير وفي هذا التعريف أضيف عامل الزمن كعنصر.[1]

2. الضرائب

للضرائب أغراض عديدة منها المالية وذلك للحصول على أكبر حصيلة ممكنة من الإيرادات ومنها الاقتصادية و ذلك لتشجيع التنمية، ومنها الاجتماعية حيث أنها تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية ،وتعرف الضريبة بأنها اقتطاع مالي، يلزم الأشخاص بأدائه للسلطات العامة بصفة نهائية دون مقابل معين بغرض تحقيق نفع عام. وتنق الضرائب إلى قسمين ضرائب مباشرة و ضرائب غير مباشرة:[2]

1.2. **الضرائب المباشرة:** يقصد بالضرائب المباشرة المبالغ المفروضة على الدخل والثروة أو رأس المال وتقوم السلطات المالية بتحصيلها بشكل مباشر من المكلف الخاضع للضريبة وفي جداول رسمية تعتمد الدول المتقدمة على هذا النوع من الضرائب حيث أنها تشكل النسبة الأكبر من الإيرادات العربية وتلعب ضريبة الدخل الدور الأساسي على عكس الدول النامية حيث الدخول محلفة بالإضافة إلى الحرب السري بسبب له التي حيث أن حرب الي آثارا سارة اجتماعية واقتصادية مالية.

2.2. **الضرائب غير المباشرة:** يقصد بالضرائب غير المباشرة المبالغ المفروضة على الاستهلاك وانتقال السلع والخدمات من شخص لأخر، أو الرسوم المفروضة على بعض الأعمال التي يقوم بها المكلف، فيدفعها مباشرة عند القيام بتلك الإجراءات أو استهلاك السلع الخاضعة لهذه الضريبة، إن إيرادات هذه الضريبة لم تكن بشكل كافي وذلك لأنها بحاجة إلى تطوير وتحديث بشكل دائم لكي تواكب التطورات الاقتصادية والاجتماعية .وقد اعتمدت الدول النامية على هذه الضرائب بسبب انخفاض الوعي الضريبي، وضعف مستوى الخبرات الفنية في الدوائر المالية، وصعوبة حساب الدخل وسهولة تحصيل هذه الضريبة.

3. **التمويل بالعجز (التمويل التضخمي):** تلجأ الحكومات لتمويل العجز عن طريق الإصدار النقدي، وعادة ما تسمى هذه العملية بالتمويل بالعجز أو التمويل التضخمي للعجز، ويكون ذلك عن طريق

---

[1] ابتهال أحمد فايقلي، **الاقتراض الخارجي ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية في سوريا 1995– 2010**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتخطيط، جامعة تشرين، سوريا، 2014، ص 26.

[2] حيضر خنفري، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وفاق**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتخطيط، جامعة الجزائر، 2011، ص 34.

زيادة الإصدار النقدي ، وزيادة حجم الائتمان المصرفي للحكومة لتمويل الفرق بين الإنفاق العام والإيرادات العامة، حيث تؤدي هذه الوسيلة إلى زيادة عرض النقد ورفع قدرة الحكومة على استغلال بعض الموارد الاقتصادية لكن النتيجة التي يمكن الوصول إليها هي التضخم[1].

4. **التمويل عن طريق الأسواق المالية:** تؤدي الأسواق المالية دورا بالغ الأهمية في النشاط الاقتصادي، بفعل ما تقدمه من خدمات التي تعزز نمو هذه الاقتصاديات وتطورها، وأن الأداء الجيد لهذه الأسواق يعني قدرات الدولة على تعبئة المدخرات وتوجيهها للفرص الاستثمارية الأكثر إنتاجية، التي تخدم أغراض النمو وحسن أداء الاقتصاد ويتطلب هذا وجود ضوابط وتشريعات لإزالة أي مشكلات أو عوائق تؤثر على أداء الأسواق المالية وتنقسم الأسواق المالية إلى أسواق نقدية وأسواق رأس مال.
5. **السوق النقدي:** يعرف السوق النقدي بأنه مجموعة من المؤسسات والوكالات والأفراد الذين يتعاملون في النقد إقراضا واقتراضا لأغراض قصيرة الأجل، وليست سوقا مكانية أو مركزية بحيث تجري المعاملات بوسائل الاتصال غير المباشرة كالهاتف و الفاكس بين خزائن المؤسسات والأفراد دون التقاء الأطراف ، ولكن بعد دخول أدوات نقدية ومالية جديدة، أصبح المفهوم يتشكل من العديد من العلاقات، الهاتف، فاكس، شبكة الإعلام الآلي، وهو مكان التمويل والتوظيف المباشر في الأجل القصير (عادة سنة واحدة) وكذلك في الأجل المتوسط (حل سبع سنوات)، وموضوع المبادلة في هذا السوق هو الأصول النقدية التي تتمتع بدرجة عالية من السيولة وتتحول إلى نقود حاضرة (نقود قانونية، نقود ودائع) بسرعة وسهولة وبأقل قدر من مخاطر الخسارة.[2]

[1] لطف أحمد يحي الصواف، **تقويم مصادر تمويل عجز الموازنة العامة وبدائلها المتاحة في الجمهورية اليمنية خلال المدة 1995– 2014**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية المصارف، جامعة عدن، اليمن، 2018، ص 34.

[2] المرجع نفسه، ص 35.

المطلب الثاني: المصادر الخارجية لتمويل الاقتصاد

قد اصطدمت الدول النامية في تنفيذ مشاريعها التنموية بمشكلة فجوة الموارد المحلية مما دفعها إلى اللجوء إلى المصادر الخارجية التي تعتبر مكملة لمصادر التمويل الداخلي في البلدان النامية. وقد أخذت هذه المصادر ثلاثة أشكال تمثلت في الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات المتعددة الجنسيات، التجارة الخارجية و المديونية الخارجية.

1. **الاستثمار الأجنبي المباشر**

تعتبر الاستثمارات الأجنبية إحدى مصادر التمويل التي تلجأ إليها الدول النامية لتغطية الفجوة المحلية التي تعاني منها، ولقد ساعد الاستثمار الأجنبي على تنمية حركة التصنيع لغالبية الدول الصناعية علاوة على بعض الدول النامية خاصة منها المصنعة حديثا التي استضافت تلك الاستثمارات من زاوية تخفيف حدة القروض الخارجية.[1]

2. **الشركات المتعددة الجنسيات**

لقد كان من نتيجة التقدم العلمي التكنولوجي الذي عم العالم الغربي بعد الحرب العالمية الثانية سهولة انتقال رؤوس الأموال الضخمة عبر الدول الأوروبية، حيث أثرت على تداخل الاستثمارات التي تقوم بها الشركات الاحتكارية في تلك الدول، كما أن الدول النامية تقدم بعض التسهيلات التي تتوخى من خلالها جلب المزيد من الاستثمارات.

والشركات المتعددة الجنسيات هي تلك المنظمة التي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها السنوية عن 100مليون دولار، والتي تملك تسهيلات أو فروعا إنتاجية في ستة دول أو أكثر وتتمتع بشخصية مستقلة وتمارس نشاطها بالاختيار في دولة أجنبية أو أكثر.

وتوجد العديد من العوامل التي أدت إلى اتجاه الشركات المتعددة الجنسيات إلى البلدان النامية من بينها تغيير أنماط الاستهلاك، تتبع فرص الاستثمار فيها، وفرة بعض مستلزمات الإنتاج، وانخفاض سعرها، وبالتالي فإن البلدان النامية تملك ميزة نسبية تتمثل في تدني الأجور، لذا فإنها تستفيد من الشركات متعددة الجنسيات التي تبحث عن أجور منخفضة من أجل تحقيق أرباح.[2]

---

[1] نفيسة ناصري، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2014، ص 44.

[2] علي محسن، **الدور التسويقي للشركات متعددة الجنسيات**، دار المعارف والطباعة، بيروت، لنان، 2000، ص 93.

3. التجارة الخارجية

تنبع أهمية التجارة الخارجية من مبدأ ندرة الموارد، وذلك أنه لا توجد دولة ما تملك كل الموارد بالوفرة اللازمة لإنتاج كل السلع الخدمات لسد الحاجيات المحمية، وتتيح التجارة الخارجية جملة من المكاسب الحيوية للاقتصاد.

وتعبر التجارة الخارجية بمفهومها الضيق عن محمل حركات السلع والخدمات التي تم تداولها بين مختلف الدول، أي أنها تعطي كلا من الواردات والصادرات المنظورة، و وفقا لهذا التعريف فإن الصفقات التجارية تشمل تبادل الخدمات المصرفية وخدمات النقل والسياحة، التأمين والشحن...الخ. ويلاحظ من هذا التعريف أن التجارة الخارجية بمفهومها الضيق، تعني فقط العلاقات التجارية الدولية .أما التجارة الخارجية بمفهومها الواسع فتغطي كافة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية، وذلك لأنها تمثل عمليات التبادل التجاري الذي يتم بين الدولة والعا وتتضمن الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة، والهجرة الدولية والحركات الدولية الرؤوس الأموال

ومن الطبيعي أن تحصل الدول النامية على قروض من الدول المتقدمة وتوجهها إلى مجالات الاستثمار المختلفة إذا كانت معدلات الفائدة معتدلة، و وجهت تلك القروض إلى مجالات تؤدي إلى زيادة الإنتاج، أما إذا كانت أسعار الفائدة مرتفعة ومتقلبة، ورفضت المؤسسات تقديم قروض جديدة بالإضافة إلى توجيه الفروض إلى الاستهلاك أو إلى مشروعات لا تحقق إنتاجا إلا بعد فترة طويلة، أو استخدمت لأغراض عسكرية أو سياسية فإنها تقود إلى بطئ في معدل النمو الاقتصادي، و عدم القدرة على مقابلة ما يترتب على تلك القروض من التزامات.[1]

[1] سميرة محمد ابراهيم، **التجارة الخارجية والتنمية**، دار المعارف والطباعة، بيروت، لبنان، 2000، ص 79.

المبحث الثالث: التوازنات الكبرى للاقتصاد الوطني الجزائري

يتناول هذا المبحث التوازنات الكبرى للاقتصاد الجزائري التي يقوم عليها في سبي تمويل الاقتصاد

المطلب الأول: عوائد الصادرات

تعتبر الصادرات من أهم العناصر التي تعتمدها الدول من أجل النهوض بالاقتصاد؛ فهي المحرك الفعلي للتنمية والإلتحاق بركب الدول المتطورة.

1. أهمية الصادرات بالنسبة للاقتصاد

تكتسي الصادرات أهمية كبيرة في الاقتصاد، وتتمثل فيما يلي:[1]

- تحقيق القدرة الأكبر من الثروة للأمة: حيث ترى المدرسة التجارية (الماركنتيلية) أن الصادرات تعتبر الوسيلة الفعالة لتحقيق القدر الأكبر من المعادن النفيسة، ومن هنا دعت إلى زيادة الصادرات وتقليل الواردات لما لها من فوائد لصالح البلدان؛
- خلق فرص عمل كثيرة: يعتبر قطاع التصدير المستوعب الأساسي للعمالة الجديدة، وقد أكدت ذلك تجارب عديدة للدول، فقد تمكنت دول شرق آسيا وهي اليابان وهونكونج وتايوان وأندونيسيا وماليزيا، من خلق فرص عمل جديدة والرفع من معدلات نموها باستخدام التوجه التصديري بحيث ساعد ذلك على انخفاض البطالة إلى مستويات متدنية جدا؛
- إصلاح العجز في ميزان المدفوعات: تعتبر الصادرات أحد الموارد الهامة لجلب النقد الأجنبي مما يؤثر بصورة مباشرة على التوازن المالي والاستقرار النقدي للعملة المحلية للبلد وأسعار الصرف، فالصادرات تلعب دورا رئيسيا ومباشرا في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات عن طريق معالجة الخلل في الميزان التجاري.
- جذب الاستثمار المحلي والأجنبي: يعتبر الاستثمار محركا أساسيا لنجاح عملية التصدير وهذا ما أكدته العديد من الأقطاب الدولية الناجحة في عملية التصدير، فالاستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة

[1] بدر الدين محمد أحمد عبد الرحمن، **أثر الصادرات على التنمية الاقتصادية في السودان: دراسة قياسية للفترة 1990 – 2016**، مجلة الباحث، مجلد 18، العدد1، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر)، 2018، ص 110.

والخبرة بالإضافة إلى الارتباط بالأسواق العالمية، والتكنولوجيا الحديثة تساهم في تطوير المنتج وخفض تكلفة إنتاجه، كما تسمح بتوافر رأس المال بالتوسع في الإنتاج وتنوع المنتج وتحسين جودته؛

- تحقيق معدلات نمو مرتفعة: للصادرات مردود إيجابي على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وعلى خلق عمل جديد وآفاق متعددة في مجال الاستثمار وتبادل الخبرات والتجارب، لذلك هناك رابط وثيق بين نمو الدول ومقدار اعتمادها على التصدير والتجارة الخارجية؛
- تحريك الإنتاج: وذلك من حلال المساهمة في رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية.
- زيادة النقد الأجنبي لدى الدولة: فكلما كان الإنتاج بأعداد كبيرة كانت نسبة النقد الأجنبي المتاح للدولة المصدرة أكبر، لذلك تعتبر الصادرات ذات أهمية كبيرة في توفير النقد الأجنبي للدول.
- التخلص من الاختلالات الهيكلية: على أساس أن الأداء التصديري هو المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني وأن الصادرات هي القطاع القائد للتنمية.

إذن تعتبر الصادرات أبرز مقومات التنمية لما لها من مهام في سبيل تحقيق التطور والرقي الاقتصادي، لذلك نجد الدول المتطورة تهتم بهذا الجانب ، بل وفي صراع مع الزمن من اجل توفير أكثر قيمة للصادرات السنوية، وهو ما يفسر أهمية الصادرات وقيمتها في التنمية وتمويل الاقتصاد.[1]

2. عوائد صادرات الجزائر

تتمثل عوائد الصادرات في ما تجنيه الدولة مقابل صادراته، حيث تعتمد الجزائر بشكل كبير على صادرات النفط وهي التي تشكل العوائد الأكبر

1.2. الصادرات النفطية

يشكل النفط والغاز الطبيعي النسبة الأكبر للصادرات الجزائرية، فالدولة تعتمد على المحروقات اعتمادا شبه كليا في الاقتصاد، وتبقى الصادرات غير النفطية متدنية النسبة مقارنة بالكم الهائل للصادرات النفطية.

2.2. الصادرات خارج المحروقات

[1] ناصر الدين قريبي، **أثر الصادرات على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران (الجزائر)، 2014، ص82.

تحول الاهتمام الجزائري في الفترة الأخيرة خاصة بعد سنة 2000 تجاه البحث عن بدائل للنفط والرفع من التصدير خارج المحروقات وخلق نموذج اقتصادي مبني على الإنتاج ومساير للرقمنة، وفي هذا الإطار تم إطلاق حزمة من الإجراءات من أجل دعم المتعاملين الاقتصاديين المحليين على التصدير والمتعاملين الأجانب على الاستثمار في الجزائر .....نواصل الجملة.... ويأتي هذا التحول نتيجة لأسباب عديدة دفعت الدولة الى التفكير الجدي في خلق ركائز للتنمية الاقتصادية غير النفط الذي يعتبر خطرا مستقبليا على الاقتصاد الجزائري، ويمكن أن نعدد أسباب التوجه للصادرات خارج المحروقات في العناصر التالية:[1]

- التبعية الاقتصادية المفرطة للمحروقات؛
- تدهور معدل التبادل؛
- الوضع العالمي الصحي؛
- نجاح الفلاحة والصناعة ؛
- ضعف معدل النمو الاقتصادي؛
- النزعة الحمائية.

وإضافة إلى ما تم ذكره، يمكن أن نعدد مجموعة من الدوافع الأخرى كما يلي:[2]

- دافع اقتصادي يرتبط أساسا بمحاولة رفع الكفاءة الاقتصادية للجهاز الإنتاجي، ويكون ذلك بتطوير القطاعات الإنتاجية حتى توفر صادرات كثيرة وجودة كبيرة؛
- دافع مالي يرتبط أساسا بمحاولة تخفيف العجز المالي الذي تسببه المؤسسات، ويكون ذلك برفع قيمة الصادرات لتغطية هذا العجز؛
- دافع سياسي يرمي إلى إبعاد أصحاب القرار السياسي عن استخدام القطاع العام، وهو إيجابي على التنمية الاقتصادية وبث روح العمل والإنتاج في الدولة.
- دافع اجتماعي يهدف إلى تحقيق المبادرة والحرية الشخصية للعنصر البشري، حيث أن تشجيع العنصر البشري على العمل والإنتاج من شأنه أن يخلق للدولة مفاتيح اقتصادية كبيرة، وذلك برفع معدل الإنتاج والتقليل من البطالة.

[1] بن لحرش صراح، **تشجيع الصادرات خارج المحروقات**، مذكرة ماجستير، جامعة أم البواقي (الجزائر)، 2012، ص 104.

[2] حمزة العوادي، **الجودة الشاملة كمحدد أساسي لترقية صادرات المؤسسة الصناعية الجزائرية خارج المحروقات (دراسة إستشرافية)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة (الجزائر)، 2018، ص 06.

3.2. هيكل الصادرات الجزائرية غير النفطية

أحصت الجزائر في سنة 2021، 1219 مؤسسة تصدير في مختلف المواد والمنتجات، وتتنوع تخصصات التصدير=في الأسمدة الإسمنت، الحديد، السكر المكرر، التمور.

حيث بلغت قيمة الصادرات خارج المحروقات مؤخرا أكثر من 2,26 مليار دولار مقابل 2,58 مليار دولار أي بانخفاض قدره 312 مليار دولار بنسبة 12,59 بالمائة، وعلى أساس ذلك فإن الصادرات خارج المحروقات تمثل ما يقارب 9,48 بالمائة من إجمالي الصادرات الجزائرية، ويرجع انخفاض الصادرات خارج المحروقات في السنوات الأخيرة إلى تعليق تصدير بعض المواد الإستراتيجية.[1]

4.2. محددات الصادرات خارج المحروقات

- غياب مؤسسات اقتصادية قوية تستطيع تصدير منتجاتها والمنافسة في الأسواق الدولية، سوى عدد قليل جدا منها؛
- ضعف الإنتاج الوطني حيث أن معظم المنتجات لا تغطي الطلب الداخلي؛
- ضعف الاستثمار الوطني والأجنبي بسبب وجود مشاكل عديدة في بيئة الاستثمار وعلى رأسها البيروقراطية الإدارية وعدم استقرار القوانين المنظمة لنشاط الاستثمار؛
- نقص الدعم المقدم للمؤسسات الاقتصادية التي لها الرغبة والقدرة على التصدير، ووجود العديد من العراقيل في وجه هذه المؤسسات وخاصة فيما يخص تحصيل مستحقاتها المالية من الخارج؛
- عدم وجود استراتيجية واضحة لترقية الصادرات خارج المحروقات لدى كافة الأطراف، سواء أكانت هيئات حكومية أو أعوان اقتصاديين وهذا يظهر من خلال المشاكل العديدة التي يعاني منها المصدرون، كغياب فروع للبنوك الجزائرية في الخارج تسهل على المصدرين تحصيل مستحقاتهم المالية من زبائنهم؛
- نقص المنافسة على مستوى السوق الداخلية في الكثير من المنتجات، مما أدى إلى غياب الابداع والابتكار والجودة في الإنتاج، وجعل المنتجات الجزائرية ذات تنافسية ضعيفة مقارنة مع المنتجات الأجنبية حتى في السوق الوطنية.

[1] صالحي سلمى، **واقع الصادرات خارج المحروقات والمؤسسات الداعمة لها في الجزائر خلال الفترة 2010– 2020**، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 04، العدد 01، 2021، الجزائر، ص 18.

- سيطرة بعض المؤسسات الاقتصادية العمومية على بعض مجالات النشاط الاقتصادي، واستفادتها من الدعم المستمر للدولة رغم ضعف أدائها وقلة جودة منتجاتها، مما أدى إلى عدم بروز مؤسسات خاصة قوية يمكنها أن تلبي الاحتياجات الوطنية وتتوجه نحو التصدير.
- ضعف شركات نقل البضائع الوطنية سواء البحرية أو الجوية، واحتكار خدمات النقل من قبل شركات أجنبية، وفرض شروطها وأسعارها المرتفعة على المتعاملين الجزائريين.[1]

المطلب الثاني: الاستدانة

بسبب ضعف الجهاز المصرفي والبورصة لم يستطع التمويل المحلي تمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما اضطر الجزائر إلى اللجوء للتمويل الخارجي عن طريق الاستدانة وكان ذلك بسبب الخطط الاقتصادية التي سعت الجزائر لتنفيذها.

هناك عدة أسباب داخلية وأخرى خارجية، ساهمت في بروز أزمة المديونية الخارجية للجزائر يمكن توضيحها من خلال ما يلي:

- تقلبات قطاع المحروقات : اعتمدت الجزائر على قطاع المحروقات أتم الاعتماد في سعيها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما جعلها تكثف إنتاجها للمحروقات وتطلب ذلك إنفاق استثمارات ضخمة إلا أن التقلبات التي تعرض لها هذا القطاع أثرت بشكل مباشر على المصادر المالية للجزائر مما زاد من حجم الديون الخارجية لها.
- المدفوعات وعدم القدرة على تسديد الديون.
- اعتمدت الجزائر منذ السبعينات على سياسة تنموية تعتمد على القطاع الصناعي الذي يتطلب استثمارات ضخمة فاقت إمكانياتها التمويلية، ويتجلى ذلك في الخطط التنموية التي قامت بها
- غياب سياسة سليمة للاقتراض : يظهر ذلك من خلال عدم وجود تناسب بين تركيبة العملات الأجنبية المكونة للدين الخارجي وبين نمط التجارة الخارجية حيث أن صادرات الجزائر تتم بصورة شبه كلية بالدولار الأمريكي وعليه يكفي فقط انخفاض قيمة الدولار حتى يتفاقم حجم الدين الخارجي.

[1] جهينة عقاب، الحسين غرايسة، **واقع وتحديات تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر (دراسة حالة المنتجات الزراعية للفترة 2010– 2020)**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي (الجزائر)، 2022، ص 25.

– ارتفاع حصة القروض قصيرة الأجل من إجمالي القروض وما تبعها من شروط قاسية.[1]

وفي ظل الظروف الداخلية الصعبة التي أفقدت الجزائر الإيرادات التي كانت تترقب تحصيلها حتى تسدد مستحقاتها تعرضت لضربة أخرى خارجية بسبب تدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية لسنة الشيء الذي جعل الاقتصاد يفقد كل منفذ لإمكانية تسديد مستحقاته التي حانت تواريخ استحقاقاتها، وعليه عرفت الجزائر أزمة حادة خلال هذا العقد سببها من جهة الاختلالات وضعف الاقتصاد الوطني الذي اعتمد في مرحلة البناء على موارد مالية هامة من العالم الخارجي ولم يضع خطط مدروسة وحكيمة للوفاء باستحقاقاته مستقبلا ، فنظريا من المفترض على أي اقتصاد يعتمد على القروض الخارجية أن يراعي تحقق أربع شروط أساسية تضمن كفاءة استخدام هذا التمويل وتمكن الاقتصاد من خدمة تمويله هي : الربحية ،المرونة، الملائمة، السيولة.

المطلب الثالث: الجهاز المصرفي

1. مكونات الجهاز المصرفي الجزائري

يتكون (الجهاز) البنكي الجزائري الحالي من مجموع 20 بنك عمومي و8 مؤسسات مالية، يضاف إليها البنك المركزي الذي يقف على قمة الجهاز البنكي ويمثل سلطة رقابية على باقي المؤسسات والبنوك.

1.1. البنك المركزي

عرفه القانون رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض في المادة 09 على أنه "مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي"، والذي يسمى في تعامله مع الغير ببنك الجزائر، والذي يديره مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض. وتتمثل أهم صلاحياته في:[2]

- ضمان استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية، والسهر على ضمان الاستقرار النقدي والمالي بهدف دعم النمو الاقتصادي؛
- إعداد ميزان المدفوعات وعرض الوضعية المالية الخارجية للجزائر ومطالبة جميع الأطراف المعنية بتزويده بجميع المعلومات والإحصاءات التي يراها ضرورية لهذا الغرض؛

[1] كواحلة يمينة، **الاقتصاد الجزائري من شبح الاستدانة إلى التسديد المسبق للديون الخارجية**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة لونيسي علي، البليدة (الجزائر)،، 2015، ص 262.

[2] شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 4، الجزائر،1999، ص 49.

- إصدار العملة النقدية وذلك ضمن شروط التغطية المتمثلة في السبائك الذهبية، النقود الذهبية، العملات الأجنبية، سندات الخزينة وسندات مقبولة تحت نظام إعادة الخصم؛

كما تتمثل أهم عمليات بنك الجزائر في:

- القيام بكل العمليات على الذهب سواء كانت بيعا أو شراء أو اقتراضا أو رهنا؛
- القيام ببيع أو شراء أو خصم أو إعادة خصم كل سندات الدفع المحررة بالعملات الأجنبية؛
- منح تسبيقات للبنوك لمدة أقصاها سنة؛
- يمكنه التدخل في سوق النقد وأن يشتري ويبيع على الخصوص سندات عمومية وسندات خاصة يمكن قبولها لإعادة الخصم أو منح التسبيقات، ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن تتم هذه العمليات لصالح الخزينة أو الجماعات المحلية المصدرة للسندات؛
- يمكن لبنك الجزائر أن يمنح للخزينة تسبيقات بالحساب الجاري لا تتجاوز مدتها 240 يوما متتالية أو غير متتالية أثناء سنة تقويمية، وتكون في حدود 10% كحد أقصى من الإيرادات العادية للدولة المثبتة خلال السنة الميزانية السابقة.[1]

2.1. البنوك التجارية

حسب المادة 70 من القانون رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، يعتبر بنكا تجاريا كل بنك يكون في وسعه القيام بالعمليات المنصوص عليها في المواد من 66 إلى 68 على أساس أنها تمثل مهنته العادية والمتمثلة في:

- تلقي الأموال من الجمهور لا سيما الودائع؛
- منح القروض؛
- توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن.

[1] شاكر القزويني، المرجع سبق ذكره، ص 49.

3.1. المؤسسات المالية

هي كل المؤسسات التي لا يمكنها تلقي الودائع من العموم، ولا إدارة وسائل الدفع أو وضعها تحت تصرف زبائنها، مع إمكانية قيامها بسائر العمليات الأخرى، ويمكن للمؤسسات المالية أن تجري جميع العمليات ذات العلاقة بنشاطها كالعمليات الآتية:

- عمليات الصرف وعمليات على الذهب والمعادن الثمينة والقطع المعدنية الثمينة؛
- توظيف القيم المنقولة وكل منتج مالي، واكتتابها وشرائها وتسييرها وحفظها وبيعها؛
- الاستشارة والمساعدة في مجال تسيير الممتلكات؛
- الاستشارة والتسيير المالي والهندسة المالية وبشكل عام كل الخدمات الموجهة لتسهيل إنشاء المؤسسات والتجهيزات وإنمائها مع مراعاة الأحكام القانونية في هذا المجال.

ويتكون الجهاز البنكي الجزائري من:

- ستة بنوك عمومية بما فيها صندوق التوفير؛
- أربعة عشر بنكا خاصا برؤوس أموال أجنبية من بينها بنك واحد برأس مال مختلط؛
- ثلاث مؤسسات مالية من بينها مؤسستان عموميتان؛
- خمس شركات للاعتماد التجاري منها اثنتان خاصتان.

2. دور البنوك في تمويل الاقتصاد

بعد الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في مطلع الالفية الثالثة قامت الخزينة العمومية بتطهير البنوك العمومية ورفع رأسمالها من أجل زيادة قدراتها التنافسية و تشجيعها على تمويل الاقتصاد، ووصل مبلغ تطهير المصارف العمومية في هذه الفترة (ذكر الفترة) إلى 6.124 مليار دينار. وقصد تخفيف الأثر على خزينة المصارف، قدمت الخزينة تسبيقات للمصارف على الديون المعاد شراؤها وقامت بإصدار سندات كانت في البدء ذات استحقاقٍ لعشرين سنة قبل أن تخفض فترة نضجها إلى اثنا عشر سنة وأقل.

و(خلال الفترة 2000 – 2017)كان دور البنوك معتبرا في تمويل الاقتصاد بحيث بلغ إجمالي القروض المقدمة للاقتصاد بين سنتي 2000 و 2002 أكثر من 3.330 مليار دينار، 93% منها مقدمة من البنوك العمومية .

هذه الأرقام تطورت بشكل كبير بحيث أصبح مجموع القروض في السنوات الأخيرة يتجاوز 4.000 مليار دينار سنويا والذي وصل في سنة 2017 الى حدود 8.877 مليار دينار.

فالتمويل البنكي الذي أساسه القروض يقع على عاتق البنوك العمومية والتي ترتكز أساسا على القروض الممنوحة للأسر والشركات الخاصة، كما تتكفل البنوك العمومية بتمويل القطاع العام حيث بلغت نسبة القروض الموجهة للقطاع العام من البنوك العمومية أكثر من 95% من إجمالي القروض، مع ملاحظة إحجام القطاع الخاص البنكي عن تمويل المشاريع ونشاط القطاع العمومي.[1]

3. دور المؤسسات المالية في تمويل الاقتصاد

إن مساهمة المؤسسات المالية في التمويل ضعيفة مقارنة بالبنوك وهذا راجع لعدة أسباب، ويرتبط ضعف تطور نشاط المؤسسات المالية في توزيع القروض بمواردها المحدودة، كونها لا تجمع الودائع من الجمهور بل تعتمد على أموالها الخاصة وبعض الاقتراضات من جهات أخرى.

[1] عباسي طلال، رجب لطيفة، **الإصلاحات المصرفية في الجزائر ودورها في تفعيل تمويل الاقتصاد**، الملتقى العلمي الوطني حول "النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية"، جامعة محمد بوضياف، المسيلة (الجزائر)، 04- 05 فيفري 2019، ص 10.

خلاصة

يعتبر تمويل الاقتصاد احد الوسائل الأساسية في مختلف اقتصاديات الدول، فكل الاقتصاديات تبحث عن مصادر تمويل بغية تحسين أوضاعها الاقتصادية.

وكغيرها من الدول بحثت الجزائر عن مصادر لتمويل الاقتصاد، وذلك بغية النهوض به، حيث كانت الأوضاع الاقتصادية غير جيدة مع تزايد المديونية وعدم فعالية البرامج الاقتصادية.

وفي السنوات الاخيرة مع مطلع الالفية تزايد الاهتمام بتمويل الاقتصاد، وقامت الجزائر بمزيد من الاصلاحات، إضافة الى ارتفاع أسعار البترول، وهو ما جعل الاقتصاد يتوفر على المزيد من مصادر التمويل، ولم يعد مقتصرا على العوائد النفطية فقط.

الفصل الثاني:

تمهيد

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد الدعامات الرئيسية لاقتصاديات الدول، ولقد تزايدت أهميته (في العقدين الأخيرين) كأحد مكونات التدفقات الرأسمالية للدول النامية، حيث يساهم في فرص العمل وتدريب العمالة وإكسابها المهارة والكفاءة، بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا وتحسين ميزان المدفوعات. ...نواصل الجملة.... ولم يكن الاستثمار الأجنبي في العقود الماضية ذو إقبال كبير، لكن تغيرت هذه النظرة إليه وأصبحت الدول تتنافس من أجل جلب المزيد من تدفقات الأموال إثر انخفاض حجم القروض المقدمة من المصارف الدولية الى الدول النامية.

وبذلك أصبحت الدول النامية في حالة سباق تنافسي لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن بينها الجزائر، ، وأصبح موضوعا متداولا في الوسط الاقتصادي بغية تحقيق التنمية الاقتصادية والاعتماد عليه كممول للاقتصاد، وتزايد الاهتمام به من خلال القوانين المختلفة والتعديلات اللاحقة بها. وسيتم في هذا الفصل التطرق إلى ماهية الاستثمار، وعموميات مختلفة حول الاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة الى واقعه في الجزائر.

- **المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر**
- **المبحث الثاني: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر**
- **المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.**

المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

يتناول هذا المبحث ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر عبر مفاهيم مختلفة حوله، إضافة إلى أهميته وأهدافه.

المطلب الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد الوسائل الهامة لتحسين الوضعية الاقتصادية على مستوى المؤسسات والأفراد، وقد اختلف التعريفات المتعلقة به، ويمكن ذكر ما يلي:

1. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

قبل التطرق إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر لا بد من التطرق إلى مفهوم الاستثمار عموما.

1.1 مفهوم الاستثمار

تعددت التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالاستثمار عند الكثير من الكتاب والخبراء الاقتصاديين، إلا أن هذه التعاريف تتضمن الكثير من التشابه:

1.1.1. الاستثمار لغة:

- الاستثمار كلمة مشتقة من الثمر. و الثمر حمل الشجر و أنواع المال، و يطلق الثمر على عدة معاني، منها :حمل الشحر، و هو ما ينتجه الشحر، و يطلق – مجازا –على الولد، و منه قولهم عن الولد: ثمرة الفؤاد؛
- النماء و الزيادة، و إنما سميت الزيادة تمرا لأنها زائدة عن أصل المال.
- ويقال ثمر الرجل ماله: نماه و كثره و غمر الله مالك أي كثره و استثمر الشيء جعله يثمر فيستعمل لفظ استثمار، و هو مصدر استثمر، للدلالة على طلب الحصول على الثمر و السعي للحصول عليه و الانتفاع : يستخدم لفظ استثمار كمرادف للانتفاع و الاستغلال.[1]

2.1.1. الاستثمار في الاصطلاح الاقتصادي

يقوم الاستثمار على التضحية بإشباع رغبة استهلاكية خاصة وليس مجرد تأجيلها فقط كما هو الحال بالنسبة للادخار، وذلك أملاً في الحصول على إشباع أكبر في المستقبل. وعموماً، يمكن تعريف الاستثمار على أنه ذلك الجزء المقتطع من الدخل القومي، والمسمى بالادخار والموجه إلى تكوين الطاقات الإنتاجية القائمة، وتجديدها

[1] حسين بني هاني، **حوافز الاستثمار في النظام الاقتصادي الاسلامي**، ط1، دار الكندي، الأردن، 2004، ص 40.

بهدف مواجهة تزايد الطلب، وطالما أن المستثمر مستعد لقبول مبدأ التضحية برغبته الاستهلاكية الحاضرة يكون مستعداً أيضاً لتحمل درجة معينة من المخاطر.[1]

- الاستثمار هو تخصيص رأسمال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة أو لتطوير الوسائل الموجودة لغاية زيادة الطاقة الإنتاجية. و هو أيضا " تكوين رأس المال العيني الجديد الذي يتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية؛ كما يعرف الاستثمار بأنه " كل تضحية بالموارد حاليا بهدف الحصول منها في المستقبل على مداخيل خلال فترة زمنية ممتدة يكون مبلغها الإجمالي أكبر من الإنفاق الأولي،" أي هو " تضحية بقيم مالية مؤكدة في سبيل الحصول على قيم أكبر غير مؤكدة في المستقبل "

ويعتبر عنصر عدم التأكد أساس التعرفة بين الاستثمار و الادخار إذ أن هذا الأخير الادخار عائده مؤكد.[2]

2.1. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

منذ تداوُل مصطلح الاستثمار الأجنبي، لم يكن هناك تعريف موحد له، وذلك تبعا لتعدد المفكرين، ومن أهم التعاريف التي حظيت بالاهتمام نذكر مايلي:

- عرّف مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة الاستثمار الأجنبي المباشر على انه "الاستثمار المقام لتحقيق منفعة طويلة الأجل في المنشآت العاملة في خارج دولة المستثمر"؛
- عرّف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر: "بأنه ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على منفعة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، بالإضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة"، ويكون الحد الفاصل لتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر هو ملكية حصة في رأسمال الشركة التابعة في البلد المضيف تساوي أو تفوق 10% من القوة التصويتية؛
- يقصد بالاستثمار الوافد المباشر السماح للمستثمرين من خارج الدولة بتملك أصول ثابتة ومتغيرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة؛ أي بمعنى آخر تأسيس شركات أو الدخول كشركات لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية المختلفة"؛[3]

[1] عبد الكريم أحمد عاطف، **مناخ الاستثمار وأهميته في جذب الاستثمارات**، ورقة بحثية منشورة، مركز الدراسات والبحوث اليمني، ص 01.

[2] ماجد أحمد عطا الله، إدارة الاستثمار، ص1، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2011، ص 98.

[3] فريد النجار، **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2000، ص 24.

- "الاستثمار الأجنبي المباشر هو الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل نسبة من الموارد المالية، التكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة"؛[1]

يتضح مما تقدم أن الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن انتقال لرؤوس الأموال من بلد لبلد آخر بغرض تحقيق منفعة، والاستفادة من الموارد الاقتصادية الموجودة في تلك الدولة.

2. الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر

يختلف الاستثمار المباشر عن غير المباشر في عدة فروق أهمها:[2]

1- **من حيث مدى الرقابة والسيطرة**: يتيح الاستثمار المباشر للمستثمر الأجنبي سيطرة كاملة أو جزئية على عملية التنظيم والإدارة للمشروع، أما الاستثمار غير المباشر فلا يكون للمستثمر الحق في الإدارة لضعف درجة المساهمة؛

2- **من حيث التأثير على التحويلات الرأسمالية** قد يصاحب الاستثمار المباشر في مراحله الابتدائية انتقالا ضعيفا لرؤوس الأموال الدولية لتركيزه على التدفقات التكنولوجية والإدارية اللازمة لإقامة المشروع، في حين أن الاستثمار غير المباشر يلعب دورا أكبر في التحويلات الرأسمالية الدولية لتركيزه على الجوانب المالية في عملياته؛

3- **من حيث نقل المعرفة الإدارية والتنظيمية**: يؤدي الاستثمار المباشر إلى جلب الخبرات الفنية والتكنولوجيا التي يحتاجها والفنون الإدارية المتطورة، في حين أن ليس للاستثمار ~~الأجنبي~~ غير المباشر تأثير في هذا الصدد؛

4- **من حيث الصلة بعالم الإنتاج الحقيقي**: إن الاستثمار المباشر هو استثمار حقيقي في أصول إنتاجية، أما الاستثمار غير المباشر فهو شراء للأسهم والسندات، وهو ما يطلق عليه الاستثمار المالي؛

---

[1] عبد السلام أبو قحف، **نظريات التمويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص 13.

[2] زغبة طلال، **واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين المعوقات ومتطلبات تحسين بيئة الاستثمار**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 07، 2012، ص 201.

5- **من حيث الفترة الزمنية:** يتميز الاستثمار المباشر بكونه استثمار طويل الأجل بهدف دعم قدراته التنافسية المرتكزة على التكلفة، أما الاستثمار غير المباشر فله القدرة ليكون قصير الأجل بهدف المضاربة في الأسواق المالية للبلد المضيف.

6- **من حيث سرعة الحركة:** يكون الاستثمار المباشر أقل حركة في أي حال من الأحوال، أما الاستثمار غير المباشر فله القدرة على مغادرة الدولة بسرعة في حال الخوف، وينطلق هذا من طبيعة رأس المال

المطلب الثاني:أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

(ترك فراغ) تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أهم عوامل تحفيز النمو الاقتصادي وتطوير البنية التحتية في الدول المضيفة، وتتمتع بأهميةٍ وفوائد أهمها:[1]

- **نقل التكنولوجيا:** يأتي الاستثمار الأجنبي المباشر مع نقل التكنولوجيا المتقدمة والممارسات الإدارية الحديثة، حيث يمكن للشركات الأجنبية تحسين تنافسية الشركات المحلية من خلال تقديم التكنولوجيا والخبرة الجديدتين؛
- **خلق فرص عمل:** يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرص العمل للسكان المحليين في الدول المضيفة، أين يتطلب تأسيس المشاريع الجديدة وتشغيلها عمالة محلية، وبالتالي يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليل معدلات البطالة وتعزيز الدخل القومي؛
- **زيادة الإنتاجية:** يعزز الاستثمار الأجنبي المباشر القدرة الإنتاجية للدول المضيفة من خلال إنشاء مصانع وتطوير البنية التحتية، ويمكن للشركات الأجنبية تقديم معدات وتقنيات حديثة تساعد على زيادة الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات؛
- **تنشيط الصادرات:** قد يعزز الاستثمار الأجنبي المباشر القدرة التصديرية للدول المضيفة من خلال تطوير صناعات تصديرية محلية، كما يمكن للشركات الأجنبية المساهمة في زيادة الصادرات وتحسين التوازن التجاري؛

1 زغبة طلال، مرجع سبق ذكره، ص 204.

- **تحفيز التنمية الاقتصادية:** يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز التنمية الاقتصادية للدول المضيفة عن طريق تمكين الشركات الأجنبية القيام بأنشطة إنتاجية وتجارية تعزز النمو الاقتصادي وتوفر إيرادات للحكومة.

وهكذا يعتبر الاستثمار العامل الرئيسي الذي يتحكم في معدل النمو الاقتصادي، هذا من ناحية، وفي كميته وكيفية هذا النمو من ناحية أخرى، أي أن معدل النمو المطلوب يتوقف على القدرة على جذب التدفقات النقدية المطلوبة، وهذا بدوره يتوقف على القدرة على توفير الحوافز والمزايا والتسهيلات التي يكون لها تأثير نسبي على أصحاب رؤوس الأموال في اتخاذ القرارات بالاستثمار في أي بلد، وبالتبعية التأثير في حجم الاستثمارات المطلوبة من المصادر الداخلية والخارجية

ففي هذا السياق، يتبين لنا أن هناك حلقات متواصلة توصلنا إلى نتيجة مفادها أن النمو الاقتصادي ظاهرة ديناميكية تتمثل في تغير كمي لمجموعة من المتغيرات الاقتصادية الأساسية من فترة إلى أخرى.

المطلب الثالث: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

تتمثل الأهداف التي يسعى الاستثمار الاجنبي المباشر لتحقيقها فيما يلي:

1. الأهداف الاقتصادية

وتتمثل فيما يلي:[1]

- زيادة إنتاج السلع والخدمات الممكن تسويقها بفاعلية، وبالتالي تحقيق دخل مناسب لعوامل الإنتاج فضلا عن زيادة الدخل الوطني؛
- زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تشغيل عامل الإنتاج، وإيجاد فرص لتوظيف القوى العاملة ورأس المال والأرض والإدارة بالشكل الذي يقضي على البطالة في كافة صورها وأشكالها؛
- زيادة الربح لأنه الهدف الذي يسعى المشروع الى تحقيقه كعائد على رأس المال المستثمر؛
- زيادة قدرة المشروع على الاستخدام الأكفأ لعوامل الإنتاج، وخاصة المواد الخام والطاقة، باستخدام طرق التشغيل والتكنولوجيا المتقدمة؛
- زيادة القيمة الاقتصادية للموارد الطبيعية المتوفرة بالدولة.

[1] عوايشية محمد أمين، **صندوق دعم الاستثمار**، مذكرة ماجستير في القانون العام الاقتصادي، جامعة وهران (الجزائر)، 2013، ص85.

2. الأهداف التكنولوجية

وتتمثل فيما يلي:[1]

- تطوير التكنولوجيا وأساليب الإنتاج المحلية لتصبح أقدر على الوفاء باحتياجات الدولة والأفراد؛
- تطوير واستيعاب التكنولوجيا وأساليب الإنتاج التي تم استيرادها من الخارج لتصبح مناسبة للظروف المحلية؛
- المساعدة على إحداث التقدم التكنولوجي بتقديم النموذج الأمثل الذي يتم الأخذ به من جانب المشروعات المماثلة و المنافسة؛
- اختيار الأنماط والأساليب التكنولوجية الجديدة المناسبة لاحتياجات التنمية بالدولة.

3. الأهداف الاجتماعية

وتتمثل فيما يلي:

- تطوير هيكل القيم ونسق العادات والتقاليد بالشكل الذي يتوافق مع احتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والقضاء على السلوكيات الضارة؛
- تحقيق التنمية الاجتماعية المتوازنة بين مختلف مناطق الدولة الواحدة عن طريق استخدام المشروع الاستثماري كأداة للإسراع بتنمية المناطق المعزولة؛
- القضاء على كافة أشكال البطالة وبؤر الفساد الاجتماعي والأمراض الاجتماعية التي تفرزها البطالة؛
- تحقيق العدالة في توزيع الثروة وناتج تشغيل هذه الثروة على أصحاب عوامل الإنتاج؛
- تحقيق الاستقرار الاجتماعي والإقلال من حالات التوتر والقلق الاجتماعي، وذلك بتوفير احتياجات المجتمع من السلع والخدمات الضرورية.

4. الأهداف السياسية

وتتمثل فيما يلي:[2]

- تعزيز القدرات التفاوضية للدولة مع الدول الأخرى والمنظمات؛
- إيجاد قاعدة اقتصادية تعمل على تعزيز الاستقلال الوطني بمضمونه الاقتصادي؛
- زيادة القدرة الأمنية وأداء النظام السياسي بشكل قوي، من خلال توفير أساس اقتصادي قوي يرفع من مكانة الدولة سياسيا في المجتمع الدولي؛

[1] عوايشية محمد أمين، مرجع سبق ذكره، ص 86.

[2] عوايشية محمد أمين، المرجع نفسه، ص 87.

- تغيير سلوكيات البشر وانتظامهم في كيانات تجعل منهم قوة فاعلة في المجتمع

كما أن الأهداف التي تسعى الدولة المضيفة إلى بلوغها من وراء الاستثمار الأجنبي هي كالتالي:[1]

- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية؛
- استغلال الموارد المالية والبشرية المحلية المتوفرة لهذه الدول؛
- المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المعنية مما يساعد على تحقيق التكامل الاقتصادي بها؛
- نقل التقنيات التكنولوجية في مجالات الإنتاج والتسويق الوظائف الإدارية الأخرى؛
- تنمية المناطق الفقيرة التي تعاني من الكساد الاقتصادي.

هذا، وأن الاستثمار الأجنبي يساعد كلا الإدارتين على تحقيق أهدافها، وهو ما يقدم من حيث المبدأ الفرص لكل شريك للاستفادة من الميزات النسبية للطرف الأخر. فالشركاء المحليون لديهم المعرفة بالسوق المحلية واللوائح وبعض الإمكانيات الصناعية الموجودة بالفعل، ويستطيع الشركاء الأجانب أن يقدموا تكنولوجيا الصناعة والإنتاج المتقدمة والخبرة الإدارية وأن يتيحوا فرص الدخول إلى أسواق التصدير.

المبحث الثاني: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر.

تتعدد المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وكثر الاهتمام به، مما أدى إلى البحث في أشكاله ومحدداته، وكذلك المناخ الاستثماري العام.

المطلب الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تتصف أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر بالتعدد والتنوع واختلاف أشكالها، من عديد النواحي:

1. أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الملكية

يمكن تصنيف هذا الاستثمار بالنظر إلى ملكيته إلى الأصناف التالية[2]:

1.1 الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي

ويقع هذا نتيجة قيام المستثمر الأجنبي أو عدة مستثمرين أجانب بإحدى العمليتين:

---

[1] عبد القادر بابا، **سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2004، ص 39.

2 عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996– 2005**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008، ص 52.

- إقامة استثمار جديد كتأسيس شركة جديدة أو فرع جديد لشركة أجنبية في البلد المضيف دون إشراك الطرف المحلي بأية نسبة كانت؛
- شراء مشروع أو شركة محلية قائمة ، حيث تؤول ملكيتها بالكامل إلى مستثمر واحد أجنبي أو عدة مستثمرين أجانب، وعادة ما تقع هذه الحالة في إطار عملية الخوصصة التي تلجأ إليها بعض الدول ضمن الإصلاحات الاقتصادية التي تعتمدها.

2.1. الاستثمار المشترك

يدعى أيضا بالاستثمار الثنائي، و هو الاستثمار المنجز في البلد المضيف و الذي تتوزع ملكيته بين طرف أو عدة أطراف أجنبية من جهة و طرف أو عدة أطراف محلية من جهة ثانية . ويمكن التمييز الشكلين التاليين:

- إقامة مشروع جديد أو فرع جديد لشركة أجنبية مملوك بالتساوي أو بدون تساو بين مستثمر أو عدة مستثمرين أجانب ونظرائهم الحليين؛
- شراء مستثمر أو عدة مستثمرين أجانب لجزء من رأس مال مشروع استثماري أو شركة محلية قائمة.

وهنا ينبغي أن تكون نسبة مساهمة الطرف الأجنبي لا تقل عن 10% من رأسمال المشروع المعني حتى يصبح هذا الاستثمار الأجنبي مباشرا، و هذا حسب ما تشترطه بعض التعاريف المذكورة سابقا، و منها تعريف صندوق النقد الدولي.

2. أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية

يقصد بالقطاعات الاقتصادية القطاع الفلاحي أو الصناعي، أو الخدماتي الذي ينتمي إليه مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر:[1]

- الاستثمار الأجنبي المباشر الفلاحي: و هو الاستثمار في القطاع الفلاحي من تربية الحيوانات وإنتاج المحاصيل الزراعية، الذي يمتلكه المستثمر الأجنبي أو يشارك في ملكيته؛
- الاستثمار الأجنبي المباشر الصناعي و يتمثل أساسا في إقامة وحدات إنتاجية من طرف مستثمرين أجانب، مهمتها إنتاج السلع الاستهلاكية أو الرأسمالية الموجهة للسوق المحلي أو الخارجي كمصانع السيارات و الآلات و الملابس و المواد الغذائية ...الخ.

[1] عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص52.

- الاستثمار الأجنبي المباشر الخدماتي: هو شبيه بالاستثمار الأجنبي الصناعي، غير أن منتجات هذا النوع من الاستثمار لا تكون في شكل سلع مادية وإنما في شكل خدمات مثل الاتصالات والنقل والبنوك والتأمين و مكاتب الدراسات والفنادق

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

إن القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر ليس عملية عديما أو ارتجالية أو إما تخضع إلى مجموعة من المحددات أو العوامل التي تؤثر في مسارها وهناك عدة عناصر أساسية تتحدد في سياسة اقتصادية واضحة و إجراءات تطليقها الدول في سبيل تنظيم علاقاتها بالمستثمر الأجنبي وتتكون من العناصر التالية:[1]

1. **العنصر الاقتصادي**

وهو يتكون بدوره من المجموعة من المحددات الاقتصادية الأساسية مثل حجم السوق اعلى والنمو الاقتصادي و الخصخصة بالإضافة إلى السياسات الاقتصادية والسياسة الجمالية الحراسة النقدية السياسة التجارية والصناعي.

1.1. حجم السوق المحلي

يؤثر حجم السواق المحلي على مردودية الاستثمار، ويعتمد على المساحة وعدد السكان والقدرة الشرائية لدى المستهلكين، فالدول ذات الدخل الفردي المرتفع تكون أكثر قابلية الاستقبال الاستثمار الأجنبي بالإضافة إلى الدول الصغيرة المجاورة للدول الكبرى والتي تحتل مواقع استراتيجية يمكن أن تكون محل اهتمام الشركات الأجنبية.

2.1. النمو الاقتصادي

إن الدول التي تمتاز بنمو اقتصادي تعد أكثر استقبالا للشركات الأجنبية بدرجة كبيرة، إذ يجب على الدول المضيفة أن تستقطب الاستثمارات الأجنبية بإفرازها قدرا كبيرا من التقدم لمواكبة العصر، وكذلك نمو اقتصادي مرتفع وأرصدة ميزانية مستقرة، معدلات فائدة حقيقية و موازين مدفوعات ملائمة للسوق

[1] عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص 52.

3.1. الخصخصة

خلال السنوات الأخيرة، نلاحظ الدور المتزايد للقطاع الخاص، والأهمية التي أولتها السياسات الاقتصادية لهذا القطاع بإعطائه فعالية للأداء الاقتصادي من خلال تفضيل ميكانيزمات السوق ولهذا انطلقت بعض الدول في خصخصة مؤسساتها العمومية لجعلها أكثر اندماجا في السوق الدولي وتحديات العولمة

4.1. السياسات الاقتصادية

إن تعدد السياسات الاقتصادية يؤثر على الشركات الأجنبية كالمتعلقة بالأجور والأسعار، معدل الصرف، معدل الفائدة ومعدل الضريبة، فالدول التي تحصلت على نتائج اقتصادية إيجابية وأرصدة ميزانية مستقرة ومعدلات تضخم ضعيفة يجعلها من أكثر الدول المستقطبة لرؤوس الأموال الأجنبية، وكذلك فإن لتطبيق سياسات أكثر اتفاقا لتشجيع الصادرات وتطوير ميزان المدفوعات أثر كبير لجلب الاستثمار.

2. **العنصر القانوني**: لأبد من تشريعات وقوانين تنظم العلاقات بين أطراف البنية الاقتصادية وهي قوانين تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر المناسبة وتضمن حقوق المستثمر والدولة بما يعود من فائدة على الطرفين ولهذا عملت الكثير من الدول على تغيير كبير في تشريعات الاستثمار الأجنبي المباشر لعديد من المجالات وتهدف إلى:

- إلغاء كل العراقيل والحواجز التي كانت تمنع دخول المستثمرين إلى هذه الدول في بعض النشاطات الاقتصادية مثل الخدمات المالية والبنكية، النقل، الإعلام؛
- تبسيط إجراءات الاستثمار وتوفير الحماية له؛
- إلغاء قيود الأرباح وتحويلها؛
- معالجة الاستثمار الأجنبي بنفس معالجة الاستثمار الوطني والتمتع بنفس الحقوق والامتيازات؛
- حماية حقوق الملكية أبي ضمن التعويض العادل، وفي الحالات التي لا يوجد فيها ضمانات رسمية للاستثمار الأجنبي، فالاتفاقيات الثنائية والانضمام الى المؤسسات المتعددة الأطراف، المؤسسات الجهوية لحماية الاستثمار مثل الوكالة الدولية للاستثمار، والوكالة العربية للاستثمار وغيرها من الوكالات الأخرى؛
- تحويل الأرباح، وتوزيع رؤوس الأموال من خلال وضع إجراءات تسمح للمستثمرين بالتحويل الكلي للأرباح، والعائد لكن الوضع يختلف على حسب كل دولة من حيث السياسة الجبائية كوسيلة لتحفيز الاستثمار عن طريق الاعفاءات الجبائية، وتطبيق رسم معينة على الاستثمار الأجنبي المباشر؛

- تسوية الخلافات واللجوء إلى وساطة التحكيم، ففي حالة عدم اتفاق الأطراف على حل النزاع يمكن اللجوء الى المركز لتسوية الخلافات المتعلقة بالاستثمارات التابع للبنك العالمي.

3. العنصر السياسي

إن وجود إطار من السياسات الملائمة ضروري لتوفير مناخ مناسب للاستثمار الأجنبي المباشر، هذا الإطار يتميز بالاستقرار السياسي إذ من الجائز أن تبذل الدولة مجهودات كبيرة لتشجيع الاستثمار الخاص، ولكن وجود نزاعات سياسية قد تؤدي إلى نقص ثقة المستثمرين الأجانب.[1]

المطلب الثالث: مناخ الاستثمار

سيتم في هذا المطلب التعرف على مفهوم المناخ الاستثماري ومكوناته، وخصائصه

1. مفهوم المناخ الاستثماري

تطور مفهوم الاستثمار الى أن أصبح توليفة مركبة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تسعى من خلالها الجهات الوصية للترويج للدول وللفرص الاستثمارية فيها، وعليه فقد وردت بشأنه العديد من التعاريف نذكر منها:

يقصد بمناخ الاستثمار "محمل الظروف والأوضاع التي تؤثر على حركة راس المال، كما يعرف أيضا بالأوضاع المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتأثير تلك الظروف سلبا أو إيجابا على فرص ونجاح المشروعات الاستثمارية ومن ثم حركة واتجاهات الاستثمارات، وتشمل هذه الظروف والأوضاع الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية وكذا التنظيمات الإدارية.[2]

2. **مكونات المناخ الاستثماري**: وتتمثل في ما يلي:[3]

1.2. المكونات السياسية

---

1 علي أحمد، دحرج الدليمي، سعد عبد الكريم حماد فرحان الدليمي، **دور الانفاق في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق 2003– 2015**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية (العراق)، المجلد 09، العدد 17، 2017، ص 73.

[2] عامر عيساني، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة تحليلية للفترة 2002– 2012**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 20، ديسمبر 2016، ص 21.

[3] مختار بونقاب، زواويد لزهاري، **أثر المناخ الاستثماري على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (حالة الجزائر)**، مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال، جامعة ورقلة، الجزائر، المجلد 02، العدد 01 جانفي 2018، ص 93.

تتفرع المكونات السياسية إلى محاور عديدة أهمها قوة التشريعات والقوانين والنظم المطبقة ومدى تدخل المؤسسة العسكرية في الحكم، وطبيعة ومستوى المسائلة الديمقراطية واستقرار الحكومة ومستوى الدعم الشعبي الذي تحظى به الحكومة وحرية التعبير والانتقال السلمي للسلطة.

2.2. المكونات الاقتصادية والاجتماعية

تنقسم المكونات الاقتصادية إلى قسمين رئيسيين: المتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية حيث تشمل المتغيرات الداخلية على ما يلي:

- مدى توافر الموارد الطبيعية والبشرية بأسعار تنافسية وجودة مرتفعة في ظل أسواق محلية تسودها المنافسة؛
- مدى توافر البنية التحتية الأساسية والمتطورة؛
- استقرار معدلات النمو الاقتصادي ومستويات الإنتاج المحلي والمستوى العام للأسعار(معدلات التضخم)؛
- أسعار الفائدة والصرف.

كما يشمل البعد الاقتصادي الداخلي كفاءة أداء السياسات المالية والضريبية وأثرها على الموازنة العامة للدولة، ومدى تطور القطاع المالي والمصرفي ونشاط بورصة الأوراق المالية.

أما المكونات الاقتصادية الخارجية فتشمل الميزان التجاري بصادراته ووارداته السلعية والخدمية، وميزان المدفوعات وبنود حرية رؤوس الأموال والقدرة على تحويل العملة ومستوى الاحتياطات الدولية، ومعدل تغطيتها للمدفوعات الشهرية عن الواردات والمديونية الخارجية ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي وأعبائها من أقساط وفوائد مستحقة.

المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المطلب الأول: التشريعات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد عالجت الجزائر مسألة الاستثمارات منذ الاستقلال عن طريق سنّ مجموعة من القوانين المتعاقبة والتي كانت تتلاءم مع طبيعة كل وتتعلق بترقية الاستثمار، ولقد عرفت هذه القوانين تطورات تهدف إلى جذب الاستثمار الأجنبي، نذكر أهمها:

1. قانون تطوير مناخ الاستثمار وآلياته

بتاريخ 20 أوت 2001 صدر الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، والذي عمل على تعميق الإصلاحات الاقتصادية وخلق مناخ ملائم لتنشيط الاستثمارات المحلية والأجنبية، لذلك تم إلغاء كافة الأحكام السابقة المخالفة له، كما منح للمستثمرين الأجانب عدة حوافز مالية وجبائية وجمركية بالإضافة إلى تبنيه لأربعة

مبادئ عامة وهي: حرية الاستثمار، رفع القيود الإدارية ، عدم الالتجاء إلى التأميم وحرية تحويل رأس المال و العوائد، والتحكيم الدولي ولقد تم تعديل وإتمام هذا الأمر بالأمر رقم 06-08 مؤرخ في 15 جويلية 2006 للأسباب التالية:

- عدم المساس بالامتيازات المتحصل عليها؛
- تحويل رؤوس الأموال و المداخيل؛
- المساواة في التعامل مع كافة المستثمرين محليين كانوا أو أجانب؛
- التغطية عن طريق المعاهدات والاتفاقيات الدولية والثنائية، وحماية الاستثمارات؛
- إمكانية الطعن الإداري؛
- إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة قيام نزاع بين الدولة الجزائرية والمستثمرين غير المقيمين؛

أما بالنسبة للضمانات المقرّرة في هذا القانون للمستثمرين فهي كالتالي: يُعامل المستثمرين الأجانب بنفس معاملة المستثمرين الجزائريين في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالاستثمار، مع مراعاة أحكام الاتفاقيات التي أبرمتها الدولة الجزائرية مع دوَلهم الأصلية.[1]

2. القانون 18- 22 للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يعتبر آخر قانون صدر إلى غاية يومنا هذا، حيث عمل المشرع فيه على استدراك النقائص التي وردت في القوانين التي سبقته، الذي أحالنا إلى التنظيم لتحديد صلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتنظيمه وسيره، ومقارنة مع القوانين السابقة عمد المشرع الجزائري فيه إلى وضع مفهوم لمبدأ حرية الاستثمار وقدم شرح للمستفيد من هذه الحرية ولقد كرس هذا القانون مجموعة من المزايا والتحفيزات الجديدة لغرض تشجيع الاستثمار والاستمرار فيه لفترات زمنية طويلة تمثلت هذه التحفيزات في تحفيزات جبائية وشبه الجبائية والجمركية وكذلك في تحفيزات إستثنائية، تضمن كذلك القانون الاستثمار الجديد إمكانية نقل الأنشطة بشكل جزئي أو كلي من الخارج إلى الجزائر كما ضمن حرية الاستثمار الأجنبي دون الحاجة إلى شريك جزائري، كما نص هذا القانون الجديد على

[1] حمدي فلة، حمدي مريم، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: بين التحفيز القانوني والواقع المعيق**، مجلة المفكر، العدد 10، جامعة محمد خضر، بسكرة، الجزائر، ص 337.

إعادة تشكيل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وتغير تسميتها إلى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار من خلال تعزيز صلاحياتها التي ستسمح لها بلعب دور مهم في مرافقة المستثمرين، حيث يرمي هذا القانون من خلال أحكامه تشجيع الاستثمار بهدف تطوير قطاعات النشاط ذات الأولوية وذات قيمة مضافة عالية ، وضمان تنمية إقليمية مستدامة ومتوازنة وكذا تثمين الموارد الطبيعية و المواد الأولية المحلية.[1]

المطلب الثاني: حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد تضمنت القوانين الجديدة المتعلقة بالاستثمار الكثير من الحوافز والضمانات ومنها الضريبية و المادية والتمويلية، وذلك من أجل زيادة جذب الاستثمارات الأجنبي

لقد تضمنت القوانين الجديدة المتعلقة بالاستثمار التي تم إصدارها من طرف الحكومة الجزائرية الكثير من الحوافز والضمانات منها الضريبة و المادية التمويلية من أجل زيادة جذب الاستثمارات الأجنبية.

استنادا للأمر 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 الذي يعدل و يتم الأمر 01- 03يمكن تحليل المزايا و الحوافز الممنوحة للمستثمرين سواء أجانب أو محليين، وهذا بالاعتماد على مبادئ أساسية:

1- حرية الاستثمار

حيث تنص المادة 03 من الامر 06 - 08 على أن الاستثمارات تنجز في حرية تامة مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة، كما تستفيد هذه الاستثمارات بقوة القانون من الحماية والضمانات المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها، ومنه يميز هذا التشريع عن التشريعات السابقة لأنه لم يميز القطاعات الاستراتيجية الحيوية عن باقي القطاعات الأخرى، حيث أعطى المستثمر – سواء محلي أو أجنبي- الحرية التامة في الاستثمار في أي قطاع.

وللاستفادة من مزايا هذا الأمر يشترط التصريح بالاستثمار أمام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار[2].

[1] إرزيل الكاهنة ، نظرة حول جديد قانون الإستثمار لستة 2022، المجلة النقدية للقانون و العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، المجلد 17، العدد 02، السنة 2022 ، تاريخ النشر 30 ديسمبر 2022،ص 49.

[2] وصاف سعيدي، قويدر محمد، "**واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق**"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 08، 2008، ص 43.

2- مبدأ تثبيت النظام القانوني الخاص بالاستثمارات و تسيير الإجراءات:

ويقصد بهذا المبدأ هو الحفاظ على الإطار التشريعي الذي تم فيه إبرام الاتفاقية لان أي تغيير فجائي للتشريعات قد يضيع على المستثمرين فرص تحقيق ربح و لضمان الدولة عدم تطبيق التشريعات الجديدة على الاستثمارات التي شرع في انجازه. تنص المادة 15 من الأمر01-03والتي تقتضي: "بأن لا تطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا الأمر إلا إذا طلب المستثمر ذلك بصراحة[1]."

3- ضمان التحويل الحر لرأس المال و عائداته:

وهذا ما نصت عليه المادة 31 من الأمر 01-03على انه "تستفيد الاستثمارات المنجزة، انطلاقا من مساهمة في رأس المال بواسطة عملة صعبة حرة التحويل بسعرها بنك الجزائر بانتظام و يتحقق من استيرادها قانونا منضمان تحويل رأس المال المستثمر و العائدات الناتجة عنه كما يشمل هذا الضمان المداخيل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل أو التصفية حتى و إن كان المبلغ اكبر من رأس المال المستثمر في البداية".

إضافة إلى ما سبق هناك مزايا و حوافز أخرى:

- تخفيض الرسوم الجمركية على تجهيزات الإنتاج؛
- إلغاء الرسم على القيمة المضافة للسلع و الخدمات الداخلة في انجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من رسوم نقل الملكية.

وهناك مزايا خاصة بالنسبة للاستثمارات التي لها أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الجزائري أو التي تستعمل (تكنولوجيا عالية) ومنها:

- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها 0.2% بدلا من 0.5% فيما يخص عقود التأسيس و زيادات في رأس المال؛
- الإعفاء لمدة 10 سنوات من الانطلاق الفعلي للنشاط من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي و على الأرباح الموزعة ومن الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المبني؛
- الإعفاء لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

المطلب الثالث: عراقيل الاستثمار الأجنبي في الجزائر

[1] بوهزة محمد، بن سديرة عمر، "**الاستثمار الأجنبي المباشر كاستراتيجية للتنمية حالة الجزائر**"، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة، والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجاري وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 8 أفريل 2008، ص 307.

يمكن تصنيف العراقيل التي تواجه المستثمر الأجنبي إلى عراقيل سياسية، قانونية، إدارية، اقتصادية واجتماعية:

1. العراقيل السياسية والقانونية والإدارية

وتتمثل فيما يلي:[1]

- غياب التنسيق بين أجهزة الاستثمار؛
- عدم استقرار قوانين الاستثمار وغموضها؛
- في انجاز الملفات
- نقص الخبرات الفنية و الإدارية اللازمة لتسيير بعض المشروعات الاستثمارية، مع قلة مكاتب الاستثمار؛
- غياب المحاكم المتخصصة في القضايا ذات الطابع التجاري و الاقتصادي؛
- انعدام البيانات و المعلومات الاستثمارية؛
- عدم وضوح النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بالاستثمار، وغياب اللوائح التفسيرية التي تفصل في مضمونها؛
- عدم مسايرة التطورات الحاصلة في مجال التشريعات الاستثمارية مع تشريعات القطاعات الأخرى ولاسيما الصناعية.

2. العراقيل الاقتصادية و المالية

و تتمثل فيما يلي:[2]

- ضعف السياسات الاقتصادية التي أدت إلى نشوء أسواق موازية وبروز المنافسة غير المشروعة؛
- قلة التشريعات المصرفية سواء من الناحية القانونية التقنية؛
- عدم توفر خارطة للمشروعات الاستثمارية والفرص المتاحة للاستثمار؛
- عدم توفر بيئة استثمارية إضافة إلى ارتفاع تكلفة الخدمات مثل المياه والكهرباء؛
- تعثر إجراءات الخوصصة، حيث تعتبر الخوصصة عنصرا مؤثرا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك عن طريق إتاحة الفرصة للمستثمرين الأجانب؛

3. العراقيل الاجتماعية و البنى التحتية

[1] وصاف سعيدي، مرجع سبق ذكره، ص 44.

[2] قويدري محمد، فرحي محمد، **أهمية الاستثمارات العربية البينية في تعزيز التكامل العربي**، الملتقى العلمي الدولي حول "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية"، جامعة سطيف، الجزائر، 2005، ص 684.

و تتمثل فيما يلي:

- التناقض بين البرامج التعليمية والتكوينية المنتهجة ومتطلبات السوق، مما أثر على القوى العاملة المستخدمة في القطاعات الصناعية، الزراعية و الخدماتية؛
- نقص البنى التحتية الذي من شأنه مضاعفة تكلفة المستثمر كوسائل النقل السريع ووسائل والخدمات الأساسية كالكهرباء والمياه والصرف الصحي والحصول على المعلومات.[1]

[1] سحنون فاروق، **قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر– دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، ص 79

خلاصة

من خلال ما تم التطرق اليه في هذا الفصل، يتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وتعطي صاحبها حق التملك والإدارة للمشروع الاستثماري، حيث شهد ازدهارا خلال القرن التاسع عشر مع بداية الثورة الصناعية.

من أجل ذلك اتجهت معظم الدول إلى فتح أبوابها أمامه قصد استقطابه، وبما أن الكثير من الدول النامية عانت ولازالت من مشكلة المديونية والعجز في تمويل استثماراتها فقد اتخذته كوسيلة بديلة من أجل تمويل اقتصادياتها.

الفصل الثالث:

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل الاقتصاد الجزائري 2000-2022

خلاصة

في إطار سعيها لانعاش اقتصادها وتمويله، سعت الجزائر منذ الاستقلال إلى الاهتمام بكل ما يمنحها ذلك، عن طريق سن قوانين كثيرة وخاصة في مجال الاستثمار، وظلك بغية إعطاء دافع ونفس للاستثمار الأجنبي المباشر وتبنيه في الجزائر بغية تحقيقه للتمويل الاقتصادي الذي تسعى اليه، واعتباره كبديل أو إضافة جديدة له.

وسيت من خلال هذا الفصل التطرق إلى واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودوره في تمويل الاقتصاد خلال الفترة 2000- 2022، وذلك عن طريق ثلاثة مباحث تتضمن: تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر، علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالمؤشرات الاقتصادية في الجزائر 2000-2022، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل الاقتصاد الجزائري

المبحث الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2002- 2022

يتناول هذا المبحث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر خلال الفترة 2002- 2022.

المطلب الأول: تطور حصيلة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2000- 2018

تميزت هذه المرحلة بعودة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر وذلك بعد الأزمة السياسية والاقتصادية التي مرت بها البلاد، هذه الوضعية أجبرت الدولة على القيام بإصلاحات هيكلية تمثلت في التخلي التدريجي عن بعض القطاعات الاقتصادية الأساسية وفتح الباب أمام المستثمرين الخواص في محاولة منها لتغطية العبء الاقتصادي، والتخلص من المديونية. والجدول الموالي يوضح تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000- 2018.

جدول رقم (03-01): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2000- 2018)

السنوات	حجم التدفقات (مليون دولار)	معدل النمو السنوي
2003	637.88	-0.401
2004	881.85	1.033
2005	1156	0.3824
2006	1841	0.5925
2007	1686.74	-0.0984
2008	2638.6	0.5643
2009	2746.93	0.0410
2010	2300.36	-0.1626
2011	2571.23	0.1177
2012	1500.40	-0.4164
2013	1691.88	0.1276
2014	1502.20	-0.1121
2015	-537.79	-1.3580
2016	1638026	4.0462
2017	1200.96	-0.2669
2018	1506.31	0.2542

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر شهدت تحسنا كبيرا خاصة خلال السنوات ما بين (2003- 2009)، فقد سجلت قفزة نوعية تجاوزت مقدار المليار دولار أمريكي في اغلب

هذه السنوات، لكن هذه الزيادة تبقى استثنائية، ومرد ذلك يعود لرفع احتكار الدولة لقطاع الاتصالات، الذي جذب لوحدة أكثر من 1.5مليار دولار، بعد بيع الرخصة الأولى للهاتف النقال لشركة اوراسكوم المصرية، وبيع الرخصة الثانية للشركة الوطنية الكويتية.

ويشير تقرير (UNCTED) حول الاستثمار في العالم أن الجزائر احتلت المرتبة الأولى في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لبلدان المغرب العربي ، والمرتبة الثالثة إفريقيا سنة 2002، ويرجع أسباب الانتعاش في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى ما يلي: [1]

- الاستثمار الكبير المسجل في قطاع المحروقات والذي تهيمن عليه الشركات الأمريكية والفرنسية والبريطانية؛
- بيع الرخصة الثانية للهاتف النقال أوراسكوم المصرية، وخوصصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة إسبات الهندية.
- وحسب التقارير الدولية المختلفة الصادرة مابين (2001–2003)، فإنها تشير إلى أن الجزائر بعيدة خارج نطاق المحروقات من قدرتها الفعلية، وما استقطبت من استثمار أجنبي مباشر خارج هذا القطاع محدود ومتمركز أساسا في قطاعات الاتصالات السلكية واللاسلكية بأكثر من 1.5 مليار دولار، ثم يليها قطاع الصيدلة والأدوية ب 400 مليون دولار.

وأشار تقرير منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لسنة 2006، حول تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر خلال سنة 2005، أنها احتلت المرتبة الثامنة إفريقيا، وهي تتمركز أساسا في قطاع المحروقات بنسبة تفوق 48% من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة، كما ساهم برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2005–2009 جذب في حدود 6 أو 7 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية.

وكما كان متوقعا فان الجزائر تمكنت من جذب 7.7 مليار دولار خلال تلك السنوات كما أنها لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008، حيث تبين الإحصائيات الواردة في الجدول السابق، ارتفاع التدفقات خلال سنة 2009، لتحقق رقما قياسيا يعادل 2746 مليون دولار وهو أعلى قيمة حققتها الجزائر في تاريخها؛ غير أنها شهدت تراجعا تدريجيا في الفترة ما بين (2012– 2014)، حيث انخفضت بنسبة (40.09% مقارنة بسنة 2011)، وسجلت رصيد سلبي سنة 2015 بقيمة 537.79 مليون دولار، كما هو مبين في الجدول السابق.

[1] رشيد حمدوني، خديجة صافر، **واقع مناخ الأعمال على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2015– 2022**، مجلة جديد للاقتصاد، المجلد 17، العدد 01، 2022، ص 81.

ويرجع انخفاض رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة للجزائر خلال الفترة (2012- 2015)، إلى الظروف الدولية المتمثلة في انكماش الاقتصاد العالمي وانخفاض الطلب على النفط بسبب آثار الأزمة العالمية من جهة، وتوجه الاستثمارات الأجنبية إلى الاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة من جهة أخرى، وهذا ما يبين مخاطر توجيه الاستثمار الأجنبي نحو قطاع وحيد كالنفط مثلاً.

ولكن بعد صدور قانون الاستثمار 16-09 وإجراء تعديلات هامة محفزة للمستثمرين المحليين والأجانب، تحسن رصيد الاستثمارات الأجنبية ليحقق قيم معتبرة بلغت في مجموعها 2.840 مليار دولار خلال سنوات 2016-2017.

المطلب الثاني: المناخ الاستثماري في الجزائر 2000-2022

1. مؤشرات قياس مناخ الاستثمار في الجزائر

بالنسبة للمستثمرين الأجانب في مرحلة تقييمهم لخيارات المناطق الخاصة بالاستثمار يفضلون المناطق التي تنخفض بها المخاطر والتكاليف المحتملة نتيجة لوضوح القوانين و أساليب عمل مناخ الاستثمار، و لقياس مناخ الاستثمار ومعرفة مكانة الجزائر ضمنها هناك العديد من المؤشرات التي يمكن الاستناد إليها من طرف المؤسسات الدولية المهتمة بالاستثمار الأجنبي

1.1 **مؤشر الحرية الاقتصادية:** يحسب هذا المؤشر بأخذ متوسط المؤشرات الفرعية وفق مقياس رقمي محصور بين 0-100 كما يبينه الجدول التالي:

جدول 03-02: فئات مؤشر الحرية

الفئات	المجال	دلالة الفئة
الفئة الأولى	0- 49.9	حرية اقتصادية ضعيفة جدا
الفئة الثانية	50- 59.9	حرية اقتصادية ضعيفة
الفئة الثالثة	60- 69.9	حرية اقتصادية مغلقة
الفئة الرابعة	70- 79.9	حرية اقتصادية شبه كاملة
الفئة الخامسة	80- 100	حرية اقتصادية كاملة

المصدر: http : www.heritage.org/ index/ download

يوضح مؤشر الحرية الاقتصادية الصورة العامة حول مناخ الاستثمار في الدولة، كما يقيس درجة تدل الدولة في الاقتصاد وتأثيره على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، يعتمد المؤشر على خمسين متغير اقتصادي في 12 مجموعة.

جدول رقم 03-03: يمثل ترتيب الجزائر وفق مؤشر الحرية الاقتصادية 2015- 2022

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الترتيب	157	153	172	172	171	169	162	167
الدرجة	48.9	50.1	46.5	44.7	46.2	46.9	49.7	45.8

المصدر: http : www.heritage. org/ index/download

على الرغم من المساعي الحثيثة للجزائر في محاولة تحسين مناخ الاستثمار، إلا أنها تحتل مراتب متأخرة في مؤشر الحرية الاقتصادية، بتحقيقها مؤشرات أقل من المتوسط العالمي، ويرجع هذا التأخر إلى أسباب عدة من بينها البيروقراطية، كما أن أداءها متواضع خاصة فيما يتعلق بحرية التجارة والاستثمار، كما أنها تصنف من أقل الدول انفتاحا وحرية من الناحية الاقتصادية وهذا نتيجة عديد العوامل منها التصدي للازمات النفطية خاصة سنة 2015 وهو ما يلاحظ من خلال نتائج الجدول انخفاض مؤشر الحرية الاقتصادية لسنوات(2015-2018) ، ليبدأ في الارتفاع ابتداء من سنة 2018، نتيجة تدعيم القطاع الخاص ومنح الامتيازات لجلب المستثمر الأجنبي في محاولة للتنويع الاقتصادي والخروج من التبعية الاقتصادية للبترول

2.1 مؤشر سهولة الأعمال

تم الاعتماد على بعض مؤشرات الابتكار العالمي التي تضمنت بيئة أداء الأعمال من خلال دعامتين أساسيتين هما:

- دعامة سوق العمل لمؤشر الابتكار العالمي: تعمل هذه الدعامة على تقييم مستوى كفاءة بيئة السوق من خلال ثلاث ركائز فرعية

- الائتمان: ويمثل مدى سهولة الحصول على الائتمان لتمويل المشروعات الجديدة وهذا بالأخذ بعين الاعتبار لدرجة الحماية للمقرضين والمقترضين ومدى ملائمة القوانين.
- الاستثمار: ويعني مدى سهولة حصول المستثمرين على الحماية.
- وضع التجارة والتنافسية وحجم السوق: ويقيس نمو التجارة وتنافسيتها ومدى تطبيق التعريفات الجمركية المطبقة كما يوضح تقرير مؤشر الابتكار النتائج المتحصل عليها لدعامة سوق العمل:

جدول رقم 03-04: دعامة سوق العمل لمؤشر الابتكار العالمي في الجزائري

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
	المرتبة	المرتبة	المرتبة	المرتبة	المرتبة	المرتبة	المرتبة	المرتبة
الائتمان	135	126	128	125	125	129	129	113
الاستثمار	41	78	124	101	99	130	131	110
وضع التجارة والتنافسية وحجم السوق	131	90	85	83	78	99	115	120
القيمة الكلية للمؤشر	124	117	122	118	125	130	132	125

المصدر: (cornell university, insead, wipo, 2020)

تشير نتائج الجزائر في هذه الدعامة على أنها غير كافية في تكوين القدرة التنافسية لاستقبال تدفقات الاستثمارات، والحصول على الائتمان بسهولة وتهيئة مناخ الاستثمار حيث تشير النتائج إلى مراتب متأخرة جدا (المرتبة 130،125،124 لسنوات 2015،2019،2020 على التوالي)، وبالتالي مناخ غير ملائم يصعب من الحصول على الائتمان وأخذ الإجراءات الإدارية وقتا طويلا وتعدد التعديلات والإجراءات التي طرأت على قوانين الاستثمار منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية الرامية لتشجيع المستثمرين الأجانب على الاستثمار في الجزائر، وضعف الحوكمة، والتي تجعل المستثمرين يعزفون عنه مثل قاعدة 49/51 ،والفرض على المستثمر الأجنبي دمج شركاء محليين من اجل الحصول على المشاريع، كما نلاحظ أن الجزائر سجلت استثمارات أجنبية سلبية سنة 2015 مقدرة بـ 584 مليون دولار.

وهذا ما يمثله الشكلين التاليين

شكل 03- 01: تدفق صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة 2012- 2018

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2019، ص 56.

شكل 03- 02: تطور القيمة والترتيب العالمي لمؤشر الجاذبية 2013- 2019

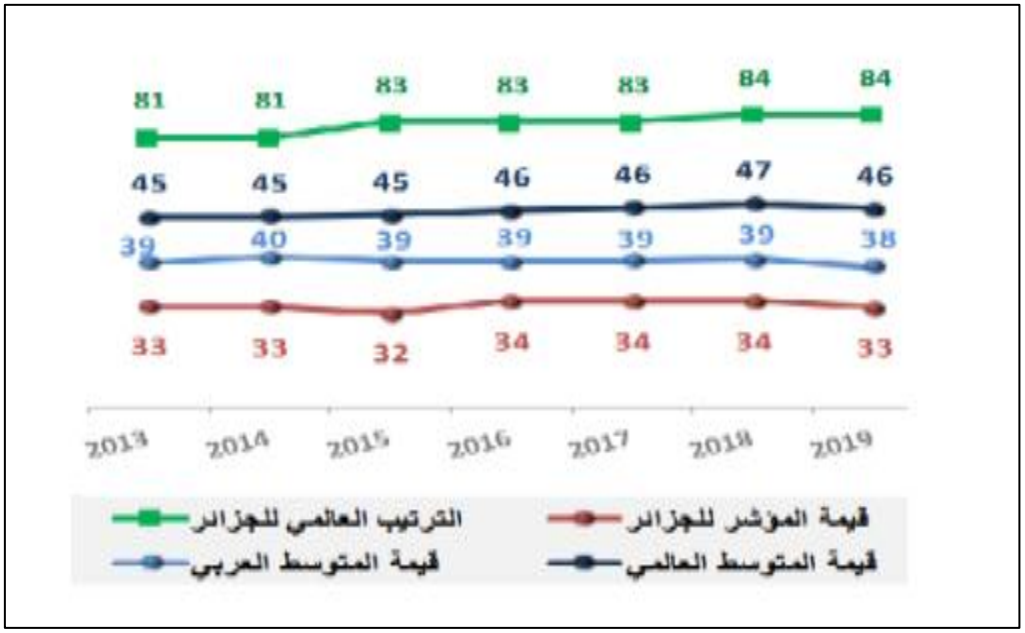

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2019، ص 56

المبحث الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالمؤشرات الاقتصادية في الجزائر 2000-2022

يتناول هذا المبحث دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل الاقتصاد الجزائري من خلال المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي، التشغيل والبطالة، و كذلك ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي

يمثل الناتج المحلي أحد مقاييس النشاط الاقتصادي، ومقياسا للنمو الاقتصادي، ومؤشر يتم استخدامه لاتخاذ القرارات الاستثمارية.

الجدول رقم (03-05): مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2010- 2017)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل نمو الناتج الإجمالي	3.6	2.8	3.3	2.8	3.8	4.8	6.4	5.6
نسب الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي	1.42	1.29	0.717	0.8	0.7	-0.35	1.02	0.67

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2019، ص 103.

والشكل الموالي يمثل البيانات السابقة:

الشكل رقم (03-03): مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2010- 2017)

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-01)

من خلال الجدول والشكل السابقين، يتبين أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة ومتذبذبة، حيث بلغت مساهمته في سنة 2010، 1.42 %وفي سنة 2011، 1.29%، ويمكن ارجاع ذلك الى التحسن النسبي في البيئة الاستثمارية وانتعاش أسواق النفط، ثم انخفضت مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي في السنوات الموالية، حيث سجلت أدنى قيمة في سنة 2015، بنسبة مساهمته بلغت 0.35-%، وهذا راجع لتدهور أسعار النفط والبيئة الاستثمارية، عودة ارتفاع مساهمة الاستثمار في سنة 2016 بنسبة 1.02%، حيث سجل في هذه السنة أعلى معدل لنمو الناتج المحلي حيث سجل 6.4%، وفي سنة 2017 انخفضت المساهمة إلى 0.67%.

المطلب الثاني: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التشغيل والبطالة

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في التقليل من البطالة وخاصة في إطار الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية التي أجرتها الجزائر بهدف خلق فرص العمل في مختلف القطاعات

1. مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في التشغيل وزيادته، ويمثل الجدول الموالي العلاقة بين حجم العمالة وعدد المشاريع الاستثمارية خلال الفترة 2010 – 2019:

جدول رقم (03-06): العلاقة بين حجم العمالة وعدد المشاريع الاستثمارية للفترة (2010-2019)

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	النسبة%	القيمة	النسبة %	مناصب الشغل	النسبة %
الاستثمار المحلي	31594	99	1743783	68	256156	85
الاستثمار الأجنبي	410	01	803057	32	42959	15
المجموع	32004	100	2546840	100	299115	100

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية الاستثمار، www.andi.dz، (تاريخ الاطلاع:10-06-2023 التوقيت 21:30)

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن قيمة الاستثمار المحلي للفترة (2010-2019) بلغت 1743783 مليون دينار أين يعادل 68% من المبلغ الإجمالي للاستثمار، وأنه وفر 256156 منصب شغل من خلال 31594 مشروع، بينما بلغت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر خلال نفس الفترة 803057 مليون دينار جزائري، وأنه وفر 42959 منصب شغل من خلال 410 مشروع، وبناء عليه نلاحظ أن الاستثمار المحلي يوفر مناصب شغل أكبر من الاستثمار الأجنبي فإن للاستثمار المحلي انعكاسا أكثر إيجابية على مستوى العمالة مقارنة بالاستثمار الأجنبي.

2. تطور الاستثمار الأجنبي المباشر بالمقارنة مع البطالة (2010-2019)

تظهر مشكلة البطالة في مختلف دول العالم في مقدمتها الدول النامية وعلى رأسها الجزائر، وذلك بمعدلات مختلف ومتزايدة، إذ يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في التقليل من هذه المشكلة خاصة مع الاصلاحات الاقتصادية الوطنية التي بأمل الكثير منها، كما هو مبين في الجدول رقم (03-03) الموالي:

جدول رقم (03-07): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر بالمقارنة مع البطالة (2010-2019)

السنوات	الاستثمار الأجنبي (مليون دولار)	معدل البطالة%
2010	2301	9.96
2011	2581	10
2012	149	10.97
2013	1697	9.82
2014	1507	10.81
2015	-585	10.10
2016	1636	10.20
2017	1232	12
2018	1460	11.88
2019	1382	11.70

المصدر: الموقع الرسمي للبنك الدولي: www.albankadowali.org، (تاريخ الاطلاع: 11-06- 2023، التوقيت: 16:41)

من خلال الجدول نلاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجابا على البطالة أي أن تغير في البطالة يفسر بنسبة 63.9%، إذ نلاحظ كلما زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كلما انخفضت معدلات البطالة، حيث سجلت سنة 2017 أعلى قيمة قدرت ب 12%، وهذا راجع للأحداث والأوضاع الاقتصادية بسبب تراجع أسعار البترول، وبالتالي انخفاض مناصب الشغل واتباع الحكومة للسياسة النقدية لتعود للانخفاض بنسبة طفيفة بسبب الاصلاحات والقوانين الاستثمارية الجديدة.

المطلب الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات

يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مجموعة من بنود ميزان المدفوعات أبرزها الميزان التجاري الذي تظهر عليه مساهمة الاستثمار الأجنبي في زيادة الصادرات وتخفيض الواردات السلعية، ومن ثم تحسين رصيد هذا البند.

2. تطور رصيد الميزان التجاري وسعر برميل النفط خلال الفترة (2010-2019)

تركزت معظم مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات وقد أظهر أثره على الميزان التجاري بزيادة إنتاج وتصدير المحروقات، بالرغم من الارتفاع التدريجي للصادرات خارج قطاع المحروقات لا تزال صادرات المحروقات تمثل التركيبة الأساسية لصادرات الجزائر بأكثر 95%، إذ يتماشى هذا الأمر مع زيادة أسعار النفط.

الجدول رقم (03-08): تطور رصيد الميزان التجاري وسعر برميل النفط خلال الفترة (2010- 2019)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الميزان التجاري	18.20	25.96	20.17	9.41	0.59	-18.08	-20.13	-14.41	-7.46	-9.64
سعر برميل النفط	80.15	112.94	111.04	110.59	100	59	45	54.1	71.3	64.4

المصدر: تقرير البنك المركزي الجزائري 2019

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن العلاقة الموجودة بين سعر البرميل ورصيد الميزان التجاري هي علاقة طردية، وهذا ما يفسر اعتماد الميزان التجاري على صادرات المحروقات أكثر من غيرها من الصادراتِ بحيث سجل رصيد الميزان التجاري أعلى قيمة له بلغت 25.06 مليار دولار في 2011، ويعود السبب لسعر البرميل الذي وصل إلى 112.94 دولار للبرميل، لينخفض رصيد الميزان التجاري في السنوات 2012، 2013، 2014، ليسجل 20.17 مليار دولا، 9.41 مليار دولار، 0.59 مليار دولار، على التوالي تزامنا مع الانخفاض الذي عرفه سعر برميل النفط مسجلا 111.04، 110.59، 100 على التوالي، كما سجل رصيد الميزان التجاري عجزا سنة 2015 بقيمة 18.08- مليار دولار، واستمر هذا العجز حتى 2019 أين قدر ب 9.64- مليار دولار، وذلك للانهيار الذي عرفه سعر النفط مسجلا رقما قياسيا في الانخفاض متمثل ب 64.4 دولار في سنة 2019، وبذلك فإن رصيد الميزان التجاري مرتبط لكون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي.

المبحث الثالث: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل الاقتصاد الجزائري

المطلب الأول: تطور ميزان المدفوعات والميزان التجاري

في عام 2021 وعلى الرغم من زيادة الواردات، أدى ارتفاع أسعار المحروقات إلى جانب ارتفاع الكميات المصدرة إلى فائض في الميزان التجاري وانكماش في عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات .يعود عجز الحساب الجاري الميزان المدفوعات منذ عام 2014 إلى حد كبير إلى انخفاض أسعار النفط نسبيًا وضعف الصادرات خارج المحروقات، وكذلك إلى المستوى المرتفع للغاية للواردات التي زادت بأكثر من ٪40 بين عامي 2010 و.2014 نظرا لانخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر ولنقص التمويل الخارجي)الدين الخارجي(، تم تمويل هذه العجوزات بشكل حصري تقريبًا عن طريق سحب احتياطيات النقد الأجنبي)باستثناء الذهب(. وهذا ما يفسر التآكل السريع لهذه الاحتياطيات التي انخفض مخزونها بنحو ٪53 بين نهاية عام 2017 ونهاية عام 2021.

1. **ميزان المدفوعات**

تقلص العجز الكلي في ميزان المدفوعات بشكل كبير في عام 2021 ليستقر عند 1,48 مليار دولار مقابل 16,37مليار دولار قبل عام، العجز الذي لا يزال قريباً جداً من عجز الحساب الجاري والرأسمالي بسبب الضعف النسبي في المعاملات المالية بين المقيمين وغير المقيمين

2. **الحساب الجاري وحساب رأس المال:** في عام 2021 أدى العجز التراكمي في ميزان الخدمات وميزان الدخل الأولي وميزان الخاص بحساب رأس المال إلى حدوث تقلص كبير في الميزان الجاري ورأس المال من 18,68 مليار دولار في عام 2020 إلى 4,64 مليار دولار في عام .2021 ويرجع ذلك أساسا إلى تحسن الميزان التجاري من عجز قدره 13,50 مليار دولار في عام 2020 إلى فائض قدره 1,15 مليار دولار في عام .2021 وانخفاض قدره 814,20 مليون دولار في العجز في رصيد الخدمات باستثناء العوامل. أما بالنسبة لميزان الدخل الثانوي)التحويلات الجارية(، فقد انخفض فائضة بمقدار 454,80 مليون دولار إلى 1,80 مليار دولار في عام .2021

على الرغم من ارتفاع واردات السلع، سجل الميزان التجاري فائضا قدره 1,15 مليار دولار في عام 2021 مقارنة بعجز قدره 13,5 مليار دولار في عام ، 2020بزيادة قدرها 14,65 مليار دولار. بلغ إجمالي صادرات السلع 38,65) FOB) مليار دولار في عام ،2021 بزيادة 16,63 مليار دولار من 21,93مليار دولار في عام

.2020 ارتفعت صادرات المحروقات، التي تمثل ٪88,33 من إجمالي الصادرات، بنسبة ٪70,16 في عام 2021 مقارنة بعام .2020

بعد انخفاض أسعار النفط بين عامي 2019 و2020 من 64,44 دولارا في عام 2019 إلى 42,08 دولارا في عام ،2020 بنسبة ،٪34,70 ارتفع متوسط سعر برميل البرلنت بنسبة ٪72,22 في عام 2021 إلى 72,47دولارا.

أدت هذه الزيادة في أسعار النفط، إلى جانب زيادة الكميات المصدرة بـ (الأطنان المكافئة للنفط)(٪0,94، إلى زيادة صادرات المحروقات من 20,02 مليار دولار في عام 2020 إلى 34,06 مليار دولار في عام 2021 بزيادة قدرها 14,04 مليار دولار .رغم صغر حجمها وعدم تنوعها إلى حد كبير تماشيا مع النظام الإنتاجي، بلغت صادرات السلع خارج المحروقات مستوى قياسيا يقدر بـ 4,5 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2021 بزيادة ٪135,67 عن عام .2020

والشكلين المواليين يمثلان النتائج السابقة:

الشكل رقم (03-04): تطور ارصدة ميزان المدفوعات 2017 – 2021

المصدر: تقرير البنك المركزي الجزائري 2021

الشكل رقم (03-05): تطورات بنود الميزان التجاري 2017- 2021

المصدر: تقرير البنك المركزي الجزائري 2021

3. الصادرات والواردات

1.3 الصادرات

تمثل مجموعة المنتجات " نصف المصنعة "٪ 77,56من إجمالي الصادرات خارج المحروقات.وتتعلق هذه الصادرات من المنتجات نصف المصنعة إلى حد كبير بالأسمدة النيتروجينية المعدنية أو الكيميائية)1,44 مليار دولار (والامونيا الالمائية و في محلول مائي)679 مليون دولار(والزيوت ومنتجات أخرى من قطران التقطير (542 مليون دولار.)

الشكل 03-06: تركيبة الصادرات حسب فوج المنتجات بملاين الدولارات

		2020		2021		النسبة المئوية للتغير
		القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	
المحروقات	الذاتة	20 016	91,29%	34 058	88,33%	70,16%
خارج المحروقات		1 909	8,71%	4 500	11,67%	135,67%
	المنتجات نصف المصنعة	1 287	67,40%	3 490	77,56%	171,20%
	المنتجات الغذائية	437	22,90%	576	12,81%	31,82%
	المواد الأولية	71	3,70%	182	4,04%	157,30%
	التجهيزات الصناعية	77	4,03%	171	3,80%	122,22%
	المنتجات الإستهلاكية غير الغذائية	37	1,94%	79	1,76%	112,74%
	التجهيزات الفلاحية	0,3	0,03%	1	0,03%	210,44%
إجمالي السلع		38 558		21 925		75,86%

المصدر: تقرير البنك المركزي الجزائري 2021

تأتي المنتجات الغذائية في المرتبة الثانية ٪12,81 من إجمالي الصادرات خارج المحروقات، تتكون هذه الصادرات بشكل كبير من السكر 354 مليون دولار(التمور والتين 79 مليون دولار.

2.3. الواردات

- بالنسبة للواردات السلعية، فبعد انخفاضات متتالية بنحو خلال الفترة)2016-2020(، سجلت ارتفاعاً ،٪ 5,60 من 35,421 مليار دولار عام 2020 إلى 37,405مليار دولار عام .2021

- تتعلق الزيادة في واردات السلع بشكل رئيسي بمجموعات المنتجات "المواد الخام" و "السلع الغذائية" و "السلع الاستهلاكية غير الغذائية". وفيما يتعلق بمجموعتي "المعدات الصناعية" و "المعدات الزراعية"، فقد شهدت أيضا زيادة في عام 2021 مقارنة بعام .2020

- وشهدت واردات المواد الخام، والتي تمثل ٪9,09 من إجمالي الواردات السلعية، أكبر زيادة)1,20 مليار دولار(من 2,20 مليار دولار في عام 2020 إلى 3,40 مليار دولار في عام .2021 وتعود هذه الزيادة بشكل أساسي إلى واردات خام الحديد)631 +مليون دولار(وزيت فول الصويا)+ 258 مليون دولار(والدهون والزيوت الحيوانية والنباتية 248 +(مليون دولار.)

- وشهدت واردات السلع الغذائية)٪23,73 من إجمالي الواردات(ثاني أكبر زيادة، حيث ارتفعت من 7,72 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2020 إلى 8,88 مليار دولار في نهاية ديسمبر ،2021 بزيادة قدرها 1,15 مليار دولار. وتعود هذه الزيادة بشكل أساسي إلى واردات القمح)1,158+ مليار دولار وقصب السكر +250مليون دولار والذرة 222+ مليون دولار .فيما يتعلق بالسلع الاستهلاكية غير الغذائية ٪17,37 من إجمالي واردات السلع، فقد زادت وارداتها أيضا .بعد أن بلغت ذروتها بأكثر من 5,58 مليار دولار في عام ،2020 زادت بمقدار 0,92 مليار دولار 6,50 مليار دولار في عام 2021.

ومن بين المنتجات التي توضح هذه الزيادة نجد الأدوات الصحية على وجه الخصوص، المنتجات المناعية 244+ مليون دولار(وكذلك أجهزة الأشعة)221+ مليون دولار، ارتفعت واردات المعدات الصناعية والزراعية، التي شكلت ٪24,48 و٪0,66 من إجمالي واردات السلع، بمقدار 461 مليون دولار و50 مليون دولار على التوالي بين ديسمبر 2020 وديسمبر .2021

وانخفضت الواردات نصف المصنعة، التي تمثل ٪ 19,55من إجمالي واردات السلع، بمقدار 302 مليون دولار في عام 2021 مقارنة بعام ،2020 من 7,61مليار دولار إلى 7,31 مليار دولار. ويعود هذا الانخفاض أساسا إلى استيراد أنابيب سلسة وأنابيب وأجزاء مجوفة من الحديد أو الفولاذ.

كما تراجعت واردات الطاقة، التي تمثل ٪1,37 من إجمالي واردات السلع في عام ،2021 بشكل طفيف من 890 مليون دولار في نهاية ديسمبر 2020 إلى 513مليون دولار في نهاية ديسمبر 2021

والشكل الموالي يمثل تطور الواردات حسب المنتجات

الشكل 03-07: تطور الواردات من السلع حسب المنتجات

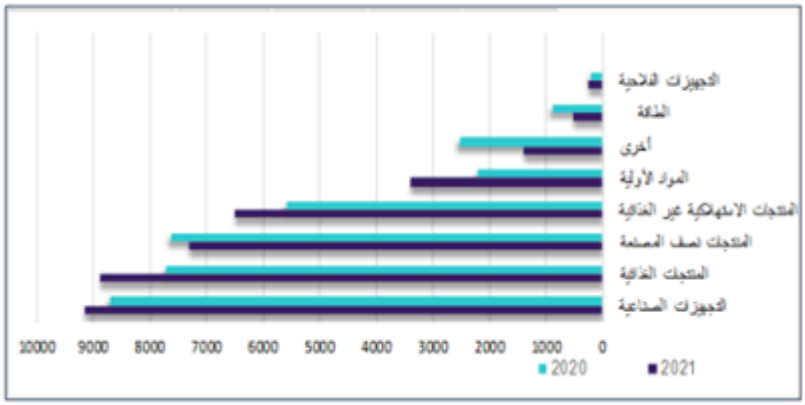

المصدر: تقرير البنك المركزي 2021

في عام 2021 شملت واردات الخدمات ٪39,18 خدمات النقل، و٪30,90 خدمات الأعمال الأخرى وحوالي ٪10,52 خدمات البناء.

ارتفعت واردات خدمات النقل، المرتبطة بواردات السلع، بشكل طفيف في عام ،2021 لتصل إلى 2,71 مليار دولار مقارنة بـ 2,58 مليار دولار في عام ، 2020بزيادة قدرها 130 مليون دولار. وبلغت واردات خدمات الأعمال الأخرى، والتي تمثل ٪ 30,90من إجمالي واردات الخدمات، 1,90 مليار دولار عام 2021 مقابل 1,79 مليار دولار عام ، 2020بزيادة قدرها 112 مليون دولار.

كما شهدت خدمات البناء زيادة طفيفة في عام 2021 مقارنة بعام 2020 بنحو 21 مليون دولار. وبلغت هذه الخدمات 706 مليون دولار في 2020 مقابل 727مليون دولار في .2021

بالنسبة للدخل الأولي (دخل العوامل)، اتسع العجز بشكل كبير من 2,99 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2020 إلى 3,95 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2021.تفسر هذه الزيادة بالزيادة في تحويلات شركاء الشركة الوطنية للمحروقات في سياق عالمي تميز بارتفاع أسعار النفط في عام .2021

أما بالنسبة لبند الدخل الثانوي (التحويلات الجارية)، فقد استمر في تسجيل الفوائض واستمر منذ عدة سنوات، إلا أن عام 2021 تميز بانخفاض الفائض مقارنة بعام .2020 وبالفعل فقد ارتفع الفائض من 2,26مليار دولار في نهاية العام ديسمبر 2020 إلى 1,80مليار دولار في نهاية ديسمبر .2021

المطلب الثاني: الوضعية المالية

1. الحساب المالي

سجل رصيد الحساب المالي فائضا قدره 3,16 مليار دولار في عام 2021 مقابل فائض قدره 2,32 مليار دولار في عام .2020 وتفسر هذه الزيادة في الفائض بشكل خاص بالتخصيص الجديد لحقوق السحب الخاصة التي بدأها صندوق النقد الدولي

وفيما يتعلق ببند صافي الاستثمارات المباشرة، فقد سجل فائضا قدره 921 مليون دولار في نهاية ديسمبر 2021مقابل 1,11 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2020.شهدت 2021 رصيدا استثنائيا للاستثمار الأجنبي في الجزائر، الذي انخفض إلى ما دون المليار دولار للمرة الأولى منذ عام .2004 على الرغم من إلغاء القاعدة 49/51 التي تحكم الاستثمارات في عام (2020باستثناء القطاعات الإستراتيجية مثل المحروقات والمناجم ...(. بلغ صافي تدفقات الاستثمار الداخلي)بما في ذلك القروض بين الشركات ذات الصلة(870 مليون دولار فقط في نهاية عام ،2021 مقابل 1,14 مليار دولار في عام ، 2020بانخفاض قدره .٪24

وفيما يتعلق بالاستثمارات الجزائرية في الخارج، فقد سجلت صافي تدفقات الداخلية 51,54 مليار دولار في عام 2021 مقابل صافي تدفقات خارجية بنحو 14,67مليار دولار في عام .2020 وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم تسجيل أي تدفق لرأس المال الجزائري إلى الخارج خلال عام .2021

وأخيرا تجدر الإشارة إلى أن الجزائر، شأنها شأن البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي، تلقت مخصصات خاصة من حقوق السحب الخاصة قدرها 2,66مليار دولار أمريكي في شهر أوت .2021

2. الوضعية المالية الخارجية

أدى العجز الكبير في ميزان المدفوعات المسجل منذ عام 2014 إلى تقلص حاد في الاحتياطيات الأجنبية الرسمية حيث انخفضت من 182,22 مليار دولار أمريكي في نهاية ديسمبر 2011 إلى 114,13 مليار دولار أمريكي

في نهاية عام ،2016 منتهية عند 45,30مليار دولار أمريكي في نهاية ديسمبر ، 2021أي تآكل في مخزون الاحتياطيات بأكثر من ٪ 75في غضون 10 سنوات. وهو ما يمثل انخفاضا سنويا متوسطه 14 مليار دولار تقريبا.

ورغم الانخفاض في مخزون الأصول الاحتياطية فإن مستواها لا يزال ملحوظ 13 شهرا من ا، ويمثل نحو الواردات من السلع والخدمات؛ لاسيما وأن مستوى الدين الخارجي على المدين المتوسط والطويل لا يزال منخفض)٪1,25 من الناتج المحلي الإجمالي .)2021ويفسر المستوى الذي وصلت إليه هذه الاحتياطيات مرونة الاقتصاد الوطني في مواجهة الانخفاض الحاد في أسعار النفط الذي حدث اعتبارا من جوان .2014 ولهذا السبب فبالإضافة إلى الحفاظ الضروري على مستوى كاف، في شهور الاستيراد، وفقا للممارسات الدولية الجيدة، ويصبح من الضروري الأولوية لتخصيص احتياطيات النقد الأجنبي هذه، وبدرجة أكبر لتمويل واردات السلع والخدمات التي تسهم في نمو الاستثمار الإنتاجي التجاري في الصناعات التحويلية والخدمات المنتجة الضمان الوحيد لتنويع الاقتصاد الوطني وزيادة الصادرات خارج المحروقات.

3. إجمالي الديون الخارجية

من حيث إجمالي الدين الخارجي، بلغ 3,070 مليار دولار في نهاية عام 2021 مقارنة بـ 3,449 مليار دولار في نهاية عام .2020

وفيما يتعلق بالديون الخارجية المستحقة على المدين المتوسط والطويل، تقدر قيمتها بـ 1,473 مليار دولار في نهاية عام 2021 مقارنة بـ 1,665 مليار دولار في نهاية عام .2020 وهذا الانخفاض في رصيد الديون المتوسطة والطويلة الأجل البالغ 192 مليون دولار ناتج عن سداد أصل الدين البالغ 147 مليون دولار وعمليات تعبئة ائتمان جديدة لما يقارب من 70 مليون دولار أمريكي والتأثير الإيجابي لسعر الصرف بنحو 115 مليون دولار أمريكي على المبلغ المستحق لعام .2021 ويرتبط هذا الأخير بانخفاض قيمة اليورو مقابل الدولار خلال نفس الفترة. وتجدر الشارة إلى أن جميع عمليات التعبئة في عام 2021 تتعلق بالسلف النقدية الممنوحة من الشركات الأم لشركاتها التابعة في الجزائر بمبلغ إجمالي قدره 70 مليون دولار أمريكي.

تسلط هيكل الديون متوسطة وطويلة الأجل القائمة حسب نوع القرض، في نهاية عام ،2021 الضوء على هيمنة القروض متعددة الأطراف والتي بلغت 984مليون دولار مقابل 1106 مليون دولار في عام 2020وتمثل هذه

الفئة من القروض ما يقرب من ٪ 67من رصيد الديون الخارجية متوسطة وطويلة الأجل القائمة مقابل ٪17 للقروض الثنائية بمبلغ قائم قدره 254 مليون دولار أمريكي

وفيما يتعلق بالقروض المالية، والمتمثلة بشكل أساسي في قروض الشركات الأم لشركاتها التابعة في الجزائر ، فقد ارتفعت أصولها المستحقة، لتستقر عند 236مليون دولار مقابل 216 مليون دولار في نهاية عام .2020

أما بالنسبة لرصيد الديون قصيرة الأجل الذي هو أعلى من الدين متوسط وطويل الأجل للعام الثامن على التوالي، فقد انخفض في عام 2021 إلى 1,597 مليار دولار مقارنة بـ 1,784 مليار دولار في عام 2020.ويمثل هذا الدين قصير الأجل بشكل أساسي القروض الممنوحة للعديد من الفاعلين الاقتصاديين المقيمين لتمويل وارداتهم من السلع والخدمات.

تماشياً مع المستوى المنخفض للديون الخارجية منذ الانخفاض الحاد في النصف الثاني من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تتكون خدمة الدين الخارجي المتوسط والطويل الأجل في نهاية عام 2021من 147 مليون دولار لسداد أصل الدين و 22 مليون دولار في الفوائد. للتسجيل، تجاوزت هذه الخدمة المليار دولار قبل عام 2009.

وبالتالي، بلغت نسبة خدمة الدين الخارجي المتوسط والطويل الأجل المتصلة بصادرات السلع والخدمات ٪ 0,40في عام 2021 مقابل ٪0,58 في عام ،2020 بعد أن وصلت إلى ٪59 في عام .1999 ويؤكد المستوى المنخفض جدًا لنسبة خدمة الدين الخارجي على ذلك استدامة جيدة للغاية للديون المتوسطة والطويلة الأجل

وهذا ما يمثله الشكلين المواليين:

الشكل 03-08: قائم الدين متوسط وطويل الأجل حسب نوع القروض

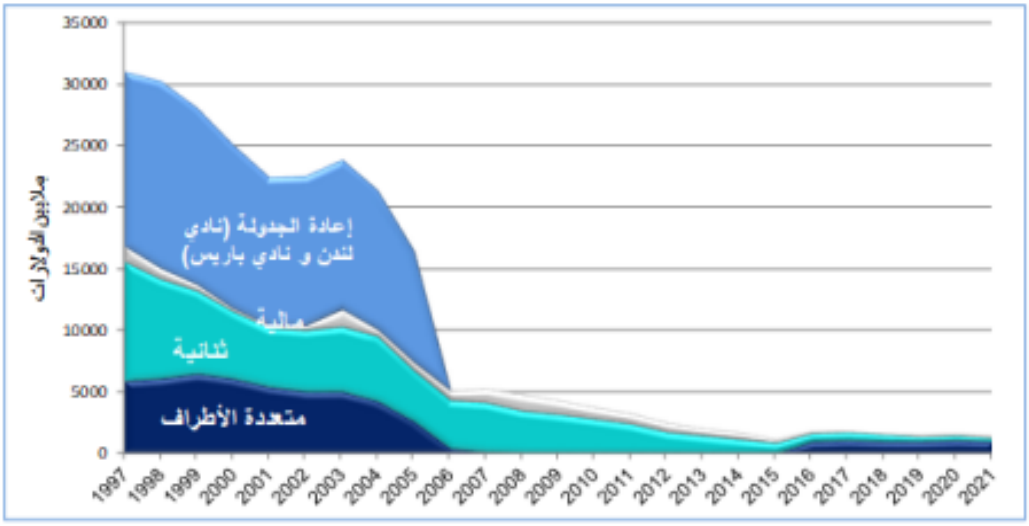

المصدر: تقرير البنك المركزي 2021

الشكل 03-08: خدمة الدين الخارجي

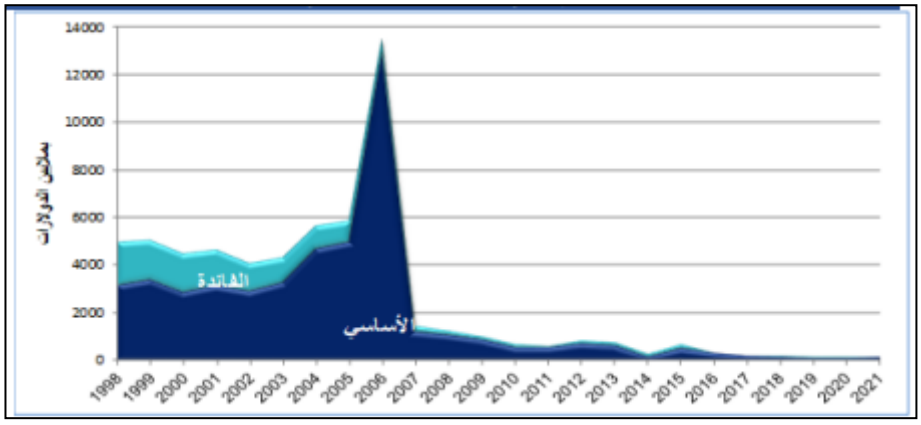

المصدر: تقرير البنك المركزي الجزائري

وفيما يتعلق بهيكل الدين متوسط وطويل الأجل حسب العملة، فإنه يوضح أن الجزء المقوم بالدولار وصل إلى 12,20٪ في عام 2021، بينما سجل ذلك المقوم باليورو معدل 84,67٪ في نهاية عام 2021. تظل نسب العملات الأخرى منخفضة للغاية.

أما بالنسبة لتوزيع الديون المتوسطة والطويلة الأجل حسب سعر الفائدة في نهاية عام 2021، فهي تكشف أن الدين الخارجي المتوسط والطويل الأجل في عام 2021يتكون من 99,86٪ ديون بأسعار فائدة ثابتة وجزء

صغير جدًا من 0,13٪ بأسعار فائدة متغيرة .في عام ،2021 ظل المتوسط المرجح للمعدل السنوي للديون المتوسطة والطويلة الأجل مستقرا مقارنة بعام 2020والذي بلغ .1,71٪

المطلب الثالث: سعر الصرف

الجدول 03- 09: التطور الشهري سعر الصرف الجزائري

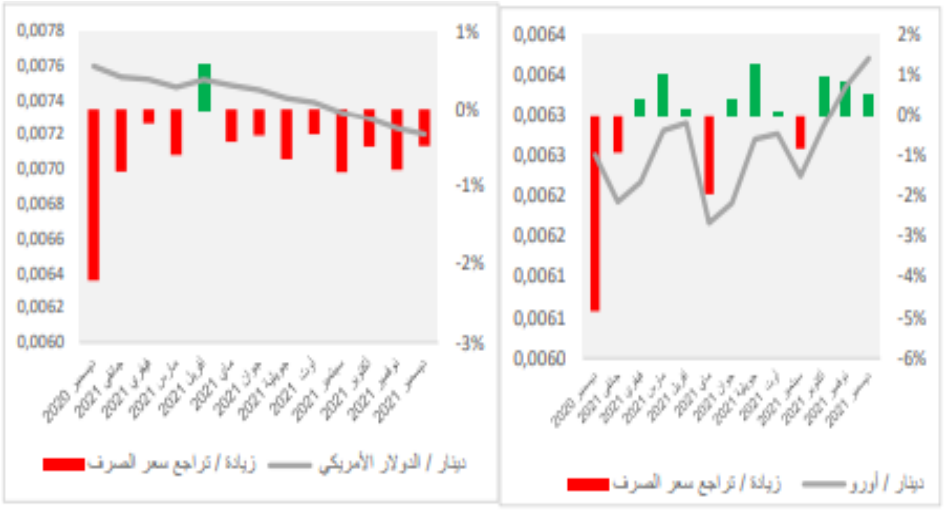

المصدر: تقرير البنك المركزي الجزائري 2021.

في عام 2021 انخفضت قيمة الدولار الأمريكي مرة أخرى مقابل اليورو والعديد من العملة الرئيسية الأخرى وسط انتعاش في النشاط الاقتصادي العالمي .انخفضت قيمة المتوسط السنوي للدولار الأمريكي مرة أخرى في عام 2021 بنسبة 3,6٪ مقابل اليورو و6,9٪ مقابل الجنيه الإسترليني و6,6٪ مقابل اليوان الصيني، مقابل انخفاضات بنسبة 1,8٪ و0,4٪ و 0,1٪على التوالي في عام .2020 من ناحية أخرى ارتفعت قيمته بنسبة 2,9٪ مقابل الين الياباني وبنسبة 4,6٪مقابل الريال البرازيلي.

ومع ذلك ارتفعت قيمة الدولار الأمريكي في المتوسط الشهري مقابل اليورو بنسبة 7,7٪ في ديسمبر 2021 مقارنة بشهر ديسمبر 2020 بسبب توحيد البيانات في المتوسط الشهري منذ منتصف عام .2021

على الرغم من البيئة الدولية المواتية التي تميزت بارتفاع أسعار النفط وانتعاش النشاط الاقتصادي المحلي والدولي بعدما تأثرت بجائحة كوفيد19- في عام ،2020 تسارع انخفاض قيمة الدينار الجزائري في عام 2021 مقابل الدولار الأمريكي واليورو مما يعكس بشكل أساسي تطور الدولار الأمريكي مقابل اليورو. في المتوسط السنوي، انخفضت قيمة

الدينار الجزائري مرة أخرى في عام 2021 بنسبة ٪6,1 مقابل الدولار الأمريكي وبنسبة ٪9,3 مقابل اليورو مقابل انخفاضات بنسبة ٪5,9 و٪7,7 على التوالي في عام 2020.

كمتوسط شهري وعلى مدار كل سنة 2021 لم يتوقف الدينار الجزائري عن الانخفاض أمام الدولار الأمريكي، إلا في شهر أفريل أين تحسن بقليل بـ ٪ 0,6 كمتوسط شهري، انخفض الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي بـ ٪5,3 بين شهر ديسمبر 2020 وديسمبر 2021

من ناحية أخرى وبعد انخفاض قيمته في جانفي 2021 بنسبة ٪0,9، شهد الدينار الجزائري مقابل اليورو عدة فترات من الارتفاع الطفيف توقف بسبب الانخفاضات في ماي (٪2,0-) وسبتمبر (٪0,8 -)-في المتوسط الشهري، ارتفع الدينار الجزائري مقابل اليورو بنسبة ٪1,9 بين ديسمبر 2020 وديسمبر 2021.ومع ذلك لم تتمكن هذه الارتفاعات من خفض مستوى سعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو إلى مستويات أدنى من تلك المسجلة عام 2020.

إن السياق الاقتصادي الدولي الذي يتسم بحالات عدم اليقين واستمرار العجز المزدوج الذي لا يزال يتسم به الاقتصاد الوطني يتطلب نشر جميع أدوات السياسة الاقتصادية. ويجب مواءمة سعر الصرف الذي يؤدي دورا رئيسيا في استعادة الاختلال من خلال التأثير على ميزان المدفوعات والإنتاج والأسعار مع قيمة التوازن. تميز عام 2021 بالتضخم المحلي الذي كان أعلى بشكل متزايد من ذلك المسجل في البلدان الشريكة، واقترنت هذه الفجوة بخسارة قيمة الدينار الجزائري مقابل عدة عمالة مما جعل سعر الصرف الفعلي الحقيقي أقرب إلى مستوى التوازن. ومع ذلك، يجب أن تبذل الحكومة جهودا في مجال ضبط أوضاع المالية العامة لمعالجة اختالا لت الاقتصاد الكلي.

خلاصة

من خلال دراسة هذا الفصل تبين ن حجم تدفقات الاستثمار الواردة للجزائر خلال الفترة 2000- 2022 ضعيفة، وهذا ما جعل مساهمتها في تمويل الاقتصاد ضئيلة

. كما أن القطاع الصناعي هو الذي يستقطب الجزء الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، ويتميز بتدفقات متزايدة واستمراريتها عكس باقي القطاعات.

وقد تبين أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تؤثر على الناتج الداخلي الخام، ميزان المدفوعات، سعر الصرف، وكذلك الوضعية المالية، لكن بحصيلة ضعيفة وأحيانا سلبية، رغم التحسن الطفيف خلال السنوات الأخيرة، مما يتطلب مراجعة مناخ الاستثمار في الجزائر والقضاء على عوائقه.

خاتمة

توفر الاستثمارات الأجنبية المباشرة مجموعة واسعة من الفوائد للاقتصادات المستضيفة ومن أهمها توفير التمويل اللازم للتطوير الاقتصادي والنموعندما يستثمر المستثمرون الأجانب رأس المال في الدولة المضيفة، يتم توجيه هذا الرأس المال لتمويل مشاريع جديدة أو توسيع الأعمال الحالية. هذا يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والانتقال التكنولوجي وتعزيز البنية التحتية وتوفير فرص العمل للسكان المحليين.

بالإضافة إلى ذلك، يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا والمعرفة،عندما تستثمر الشركات الأجنبية في الدول النامية أو الناشئة، فإنها غالبًا ما تقدم التكنولوجيا المتقدمة والممارسات الإدارية الحديثة إلى هذه الدول. يتعلم العمال المحليون من المهارات والمعرفة التي يجلبها المستثمرون الأجانب، مما يعزز القدرات الفنية ويسهم في تحسين جودة المنتجات والخدمات المحلية.

ولقد تم التطرق من خلال هذه الدراسة إلى دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000- 2022)، حيث لجأت الجزائر إلى الاستثمار الأجنبي باعتباره مصدرا من مصادر التمويل الخارجي، بعد تناقص فرص الحصول على القروض الخارجية وتزايد المديونية.

وبهذا حاولت الجزائر من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر تمويل الاقتصاد الوطني ومعالجة المشاكل الاقتصادية، ورغم ذلك إلا حجم النفقات للاستثمار الاجنبي المباشر تبقى ضعيفة لأن بيئة الأعمال خلال الفترة (2000-2022) اتسمت بعراقيل كبيرة من بينها عدم توفر الشفافية ، والعراقيل السياسية، عدم فعالية النظام القانوني.

❖ نتائج الدراسة

تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- الاستثمار الأجنبي المباشر تحكمه عدة محددات ونظريات تساعد وتساهم في التأثير عليه؛
- الاستثمار الأجنبي المباشر من الوسائل التمويلية الخارجية الأقل تكلفة لتحقيق التنمية وخاصة بعد عجز المصادر المحلية عن تحقيقها؛
- عدم توزع الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاعات متعددة، إذ أنه ينحصر في قطاعات معينة؛
- يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية وتمويل الاقتصاد؛
- يتعرض مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إلى عديد العراقيل والمعوقات أدت إلى عدم تحقيقه نتائج مرضية.

❖ نتائج اختبار صحة الفرضيات

في ضوء النتائج التي توصلنا إليها بخصوص الموضوع، فانه يمكن إثبات أو نفي فرضيات الدراسة كالتالي:

- الفرضية الفرعية الأولى: نصت هذه الفرضية عما يلي: "**يعتبر قطاع المحروقات أهم مصادر تمويل الاقتصاد الجزائري**"، **و**بناءا على ما سبق يتم قبول هذه الفرضية كون أن قطاع المحروقات هو أهم المصادر لتمويل الاقتصاد الجزائري الذي يعتبر اقتصاد ريعي؛
- الفرضية الفرعية الثانية: نصت هذه الفرضية عما يلي: "**يعتبر توفير المناخ الاستثماري المناسب، والأطر والتشريعات القانونية الملائمة أهم عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية**"، **و**بناءا على ما سبق يتم قبول هذه الفرضية كون أن جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يستلزم توفير مناخ استثماري مناسب وأطر تشريعية وقانونية مناسبة؛
- الفرضية الفرعية الثالثة: نصت هذه الفرضية عما يلي: "**كان لتدفقات الاستثمار الأجنبي تاثيرا هامشيا على مؤشرات الاقتصاد الوطني الجزائري (2000-2022)**"، ومن خلال ما سبق يتم قبول الفرضية على اعتبار أن تحليل النتائج السابقة أفضى إلى أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية للجزائر خلال الفترة 2020- 2022 كانت ضعيفة.

وبناء على ما سبق عرضه، ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل الاقتصاد الجزائري بنسب طفيفة خلال الفترة (2000-2022). وهذا ما نصت عليه الفرضية الرئيسية.

❖ توصيات الدراسة

من خلال ما سبق عرضه من نتائج، وما تم التوصل إليه حول اختبار صحة الفرضيات، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- تشجيع الاستثمارات في قطاعات جديدة ومتنوعة؛
- القضاء على المشاكل البيروقراطية التي تعيق الاستثمار؛
- محاربة الفساد وإضفاء الشفافية؛
- تطبيق سياسات اقتصادية تهدف إلى استقطاب التدفقات الاستثمارية الأجنبية.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

باللغة العربية:

1. عبد المجيد قدي، المدخل **الى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
2. محمد عزت غزلان، **اقتصاديات النقود و المصارف**، دار النهضة العربية، لبنان، 2002.
3. علي كمال، **المالية العامة**، ط1، دار المعرفة، مصر، 2009.
4. علي محسن، **الدور التسويقي للشركات متعددة الجنسيات**، دار المعارف والطباعة، بيروت، لنان، 2000.
5. سميرة محمد ابراهيم، **التجارة الخارجية والتنمية**، دار المعارف والطباعة، بيروت، لبنان، 2000.
6. شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 4، الجزائر،1999.
7. فريد النجار، **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2000.
8. عبد السلام أبو قحف، **نظريات التمويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989.

ثانيا: المجلات والدوريات العلمية

1. بن عبد العزيز سمير، بن عبد العزيز سفيان، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل الاقتصاد الوطني الجزائري (دراسة تحليلية للفترة 2000– 2015)**، مجلة البشائر الاقتصادية، 2018.
2. بدر الدين محمد أحمد عبد الرحمن، **أثر الصادرات على التنمية الاقتصادية في السودان: دراسة قياسية للفترة 1990 – 2016**، مجلة الباحث، مجلد 18، العدد1، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر)، 2018.
3. صالحي سلمى، **واقع الصادرات خارج المحروقات والمؤسسات الداعمة لها في الجزائر خلال الفترة 2010– 2020**، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 04، العدد 01، 2021.
4. كواحلة يمينة، **الاقتصاد الجزائري من شبح الاستدانة إلى التسديد المسبق للديون الخارجية**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة لونيسي علي، البليدة (الجزائر)،، 2015.
5. عبد الكريم أحمد عاطف، **مناخ الاستثمار وأهميته في جذب الاستثمارات**، ورقة بحثية منشورة، مركز الدراسات والبحوث اليمني.

6. زغبة طلال، **واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين المعوقات ومتطلبات تحسين بيئة الاستثمار**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 07، 2012.

7. علي أحمد، دحرج الدليمي، سعد عبد الكريم حماد فرحان الدليمي، **دور الانفاق في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق 2003– 2015**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية (العراق)، المجلد 09، العدد 17، 2017.

8. عامر عيساني، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة تحليلية للفترة 2002–2012**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 20، ديسمبر 2016.

9. حمدي فلة، حمدي مريم، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: بين التحفيز القانوني والواقع المعيق**، مجلة المفكر، العدد 10، جامعة محمد خضر، بسكرة، الجزائر.

10. مختار بونقاب، زواويد لزهاري، **أثر المناخ الاستثماري على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (حالة الجزائر)**، مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال، جامعة ورقلة، الجزائر، المجلد 02، العدد 01 جانفي 2018.

11. إرزيل الكاهنة ، نظرة حول جديد قانون الإستثمار لستة 2022، المجلة النقدية للقانون و العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، المجلد 17، العدد 02، السنة 2022 ، تاريخ النشر 30 ديسمبر 2022.

ثالثا: الملتقيات

1. مختار حميدة، **أدوات التمويل الاسلامي كبديل لتمويل الاقتصاديات النامية**، الملتقى الوطني حول "النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية"، جامعة محمد بوضياف، المسيلة (الجزائر)، 2019.

2. كتوش عاشور، **دور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية –دراسة حالة مؤسسة SNVI** ، "الملتقى الدولي حول :سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات النامية"، 22-21 نوفمبر 2006، جامعة محمد خيضر، بسكرة (الجزائر).

3. عباسي طلال، رجب لطيفة، **الإصلاحات المصرفية في الجزائر ودورها في تفعيل تمويل الاقتصاد**، الملتقى العلمي الوطني حول "النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية"، جامعة محمد بوضياف، المسيلة (الجزائر)، 04- 05 فيفري 2019.

4. بوهزة محمد، بن سديرة عمر، "**الاستثمار الأجنبي المباشر كاستراتيجية للتنمية حالة الجزائر**"، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة، والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجاري وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 8 أفريل 2008.

5. قويدري محمد، فرحي محمد، **أهمية الاستثمارات العربية البيئية في تعزيز التكامل العربي**، الملتقى العلمي الدولي حول "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية"، جامعة سطيف، الجزائر، 2005.

12. : **رابعا: الأطروحات والمذكرات الأكاديمية**

1. خلادي إيمان نور اليقين، **دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2012.
2. سارة بن عيسى، **دور السوق النقدية في تمويل الاقتصاد دراسة حالة الجزائر فترة 1990– 2014**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة (الجزائر)، 2015.
3. ابتهال أحمد فايقلي، **الاقتراض الخارجي ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية في سوريا 1995– 2010**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتخطيط، جامعة تشرين، سوريا، 2014.
4. حيضر خنفري، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وفاق**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتخطيط، جامعة الجزائر، 2011.
5. لطف أحمد يحي الصواف، **تقويم مصادر تمويل عجز الموازنة العامة وبدائلها المتاحة في الجمهورية اليمنية خلال المدة 1995– 2014**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية المصارف، جامعة عدن، اليمن، 2018.
6. نفيسة ناصري، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2014.
7. ناصر الدين قريبي، **أثر الصادرات على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران (الجزائر)، 2014.
8. بن لحرش صراح، **تشجيع الصادرات خارج المحروقات**، مذكرة ماجستير، جامعة أم البواقي (الجزائر)، 2012.

9. حمزة العوادي، **الجودة الشاملة كمحدد أساسي لترقية صادرات المؤسسة الصناعية الجزائرية خارج المحروقات (دراسة إستشرافية)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة (الجزائر)، 2018.

10. جهينة عقاب، الحسين غرايسة، **واقع وتحديات تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر (دراسة حالة المنتجات الزراعية للفترة 2010– 2020)**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي (الجزائر)، 2022.

11. عوايشية محمد أمين، **صندوق دعم الاستثمار**، مذكرة ماجستير في القانون العام الاقتصادي، جامعة وهران (الجزائر)، 2013.

12. عبد القادر بابا، **سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2004.

13. سحنون فاروق، **قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر– دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر.

خامسا: المحاضرات:

سادسا: المواقع الالكترونية:

1. http : www.heritage. org/ index/download
2. الموقع الرسمي للوكالة الوطنية الاستثمار، www.andi.dz.
3. الموقع الرسمي للبنك الدولي: www.albankadowali.org
4. .

سابعا: القوانين والتعليمات

1. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2019.
2. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2019.
3. تقرير البنك المركزي الجزائري 2019
4. تقرير البنك المركزي الجزائري 2021
5. cornell university, insead, wipo, 2020